LES CITOYENS

MIEUX VIVRE ENSEMBLE

كيف يرى المغاربة انتخابات 2026

مقاهي المواطنة

بحث ميداني أجرته جمعية المواطنون
في الجهات الاثني عشرة للمملكة – تمت استشارة أكثر من 3000 مواطنة ومواطن

+3000
المواطنون
المستجوَبون

41,3%
قاطعوا في عام
2021

24,1%
يُصرِّحون بأن لا شيء
سيقنعهم بالتصويت.

www.les-citoyens.org

الفهرس

ملخص تنفيذي

1.التأطير والمنهجية

1.1. السياق السياسي والديمقراطي..... 07
2.1. منهجية البحث الإجرائي التشاركي 08
3.1. خصائص العينة وحدود تعميم النتائج 08

2.مناخ انعدام الثقة

1.2. أزمة ثقة معممة 12
2.2. انقطاع الصلة بين الأحزاب والمواطنين..... 13
3.2. وسائل التواصل الاجتماعي كفضاء بديل للتعبير والمشاركة 14

3.مفارقة المشاركة السياسية

1.3. التسجيل، التصويت الفعلي، ونية التصويت: ثلاثة مستويات منفصلة 17
2.3. خريطة العوائق والإكراهات..... 19
3.3. الفوارق بين الأجيال وبين الجنسين 20

4.مرتكزات إعادة التعبئة السياسية الممكنة

1.4. ترتيب الشروط التي يطالب بها المواطنون..... 23
2.4. طلب متزايد للنزاهة والوضوح والتجديد..... 24
3.4. النقاش حول اللائحة الوطنية للشباب..... 25

5.التوصيات الاستراتيجية

1.5. استعادة منظومة النزاهة الانتخابية 29
2.5. إعادة بناء التواصل السياسي..... 30
3.5. تجديد الهيئات التمثيلية 30
4.5. تفعيل التعبئة المواطنة على المستوى المحلي ... 31

التصورات، انعدام الثقة، وآفاق تعبئة المواطنين
بحث ميداني أجرته جمعية المواطنون
في الجهات الاثنتي عشرة للمملكة – تمت استشارة
أكثر من 3000 مواطنة ومواطن.

تابعونا على مواقع التواصل الاجتماعي

lescitoyensma
LesCitoyens
les citoyens
LesCitoyens

ملخص تنفيذي

قبل أقل من سنة من الاستحقاقات الانتخابية لسنة 2026، تستطلع هذه الدراسة الوطنية آراء **أكثر من 3000 مواطنة ومواطن من اثنتي عشرة جهة بالمملكة** حول علاقتهم بالسياسة، وتصوراتهم للمؤسسات، ونواياهم المتعلقة بالمشاركة الانتخابية.

وقد أنجزت جمعية المواطنون هذه الدراسة في إطار مقاربة للبحث-التدخل التشاركي. وهي **لا تدّعي تقديم تمثيلية إحصائية دقيقة لجميع المواطنين المغاربة المؤهلين للتصويت، لكنها تعكس بصورة منظمة وممنهجة صوت فئة من المواطنين** تتسم، في الغالب، بالانخراط في الشأن العام، وتغلب عليها الخصائص الحضرية، ومستويات تعليمية مرتفعة، واهتمام نسبي بالقضايا السياسية. وتمثل هذه الفئة إحدى الشرائح الأكثر قابلية للتعبئة داخل الهيئة الناخبة، والتي قد يشكل ابتعادها عن المشاركة الانتخابية تحدياً حقيقياً لجودة المسار الديمقراطي ومصداقية الاستحقاقات الانتخابية.

تكشف النتائج عن صورة تتسم بدرجة لافتة من الاتساق. فغالبية المستجوبين ما زالت تعتبر التصويت واجباً مواطناً مهماً، حيث يرى **66,6% منهم أنه واجب مهم أو مهم جداً**، في حين لا تتجاوز نسبة الذين يعتبرون نتائج آخر انتخابات ذات مصداقية **13,6% فقط.**

ويظهر هذا التناقض بوضوح عبر مختلف المؤشرات التي أفرزتها الدراسة. فالمواطنات والمواطنون الذين شملهم الاستطلاع **ما زالوا يؤمنون بالديمقراطية كقيمة وآلية لتنظيم الحياة العامة، لكنهم أصبحوا أقل ثقة في الفاعلين السياسيين والمساطر والمؤسسات التي يفترض أن تجسد هذه الديمقراطية على أرض الواقع.**
ولا يعكس هذا الوضع عزوفاً عن الشأن العام أو لامبالاة سياسية، بل يعبر عن حالة من فقدان الثقة الواعية والمبنية على تقييم نقدي لتجربة المواطنين مع الممارسة السياسية والانتخابية. **إنها أزمة ثقة في كيفية اشتغال المنظومة أكثر مما هي رفض لمبدأ المشاركة الديمقراطية نفسه.**

تتوزع هذه الصورة العامة حول ثلاث فجوات رئيسية تفسر طبيعة العلاقة الحالية بين المواطنين والعملية السياسية.

الفجوة الأولى تتمثل في التباعد بين الالتزام المدني النظري والمشاركة الفعلية. فبينما يحرص عدد كبير من المواطنين على متابعة الشأن العام ومناقشة القضايا السياسية ويعتبرون التصويت عملاً مواطناً مهماً، فإن هذا الوعي لا ينعكس دائماً في السلوك الانتخابي. إذ لم يسبق سوى لـ 47,9% من المستجوبين أن شاركوا في التصويت ولو مرة واحدة، كما أن 41,3% ممن كانوا مؤهلين للتصويت خلال انتخابات 2021 أكدوا أنهم قاطعوا الاقتراع بشكل إرادي.

الفجوة الثانية ذات طابع جيلي، حيث تظهر الدراسة أن الشباب دون سن الثلاثين أكثر ميلاً للتعبير عن نية المشاركة في انتخابات 2026 مقارنة بالفئات العمرية الأكبر سناً، لكنهم في الوقت نفسه أكثر انتقاداً للأحزاب السياسية والمنتخبين. ويعكس هذا المعطى علاقة مركبة مع السياسة، تقوم على الرغبة في التغيير والانخراط من جهة، وعلى مستوى مرتفع من التقييم النقدي للممارسة السياسية القائمة من جهة أخرى.

أما **الفجوة الثالثة** فتتعلق بالنوع الاجتماعي. فرغم أن النساء اللواتي شملتهن الدراسة أبدين نية أكبر للمشاركة في التصويت مقارنة بالرجال، حيث صرحت 49,0% منهن بأنهن سيصوتن «بالتأكيد» أو «على الأرجح»، مقابل 39,6% لدى الرجال، فإنهن ما زلن أقل تسجيلاً في اللوائح الانتخابية وأكثر عرضة للعوائق الإدارية والإجرائية التي تحد من مشاركتهن الكاملة في العملية الانتخابية.

وتبرز هذه الفجوات الثلاث أن التحدي الرئيسي لا يكمن في غياب الاهتمام بالشأن العام، بل في تحويل هذا الاهتمام إلى مشاركة فعلية ومستدامة، مع معالجة الاختلالات المرتبطة بالعمر والنوع الاجتماعي والولوج إلى الحقوق السياسية.

والأهم من ذلك أن المستجوبين لا يعبرون عن رفض للسياسة في حد ذاتها، بل يقدمون مطالب سياسية واضحة ومحددة الأولويات. فالشروط التي يربطون بها مشاركتهم في انتخابات 2026 ترسم ما يشبه دفتر تحملات ديمقراطياً دقيقاً، يتصدره **ضمان نزاهة الانتخابات (47,5%)، وتقديم برامج سياسية واضحة ومفهومة (42,9%)، وإتاحة فرص أكبر للمرشحين الشباب (40,6%)، وتعزيز الشفافية في تمويل الأحزاب السياسية (39,7%)، وتوفير معلومات واضحة ومتاحة لجميع المواطنين حول العملية الانتخابية (37,7%).**

وتكشف هذه النتائج عن هيئة ناخبة لا تطالب بتقليص العمل السياسي أو الابتعاد عنه، بل تطالب بمزيد من الجودة الديمقراطية والمصداقية والشفافية. كما تعكس استعداداً حقيقياً لدى جزء مهم من المواطنين لاستعادة الانخراط والمشاركة، إذا ما توفرت الشروط الكفيلة بإعادة بناء الثقة في المؤسسات والفاعلين السياسيين.

في المقابل، **صرح 24,1% من المستجوبين بأن أي عامل من العوامل المقترحة لن يكون كافياً لإقناعهم بالتصويت.** وتمثل هذه الفئة النواة الصلبة للعزوف الانتخابي، كما تشكل المصدر الرئيسي للمخاطر المرتبطة بالمشاركة السياسية مستقبلاً. ويعكس هذا المعطى مستوى متقدماً من تآكل الثقة، حيث تصبح شرعية المنظومة السياسية موضع تساؤل يتجاوز قدرة أدوات التعبئة التقليدية على الاستجابة له أو معالجته.

أربع رسائل رئيسية

خلاصات أساسية من تحليل مؤشرات المشاركة الانتخابية واستطلاع آراء المواطنين حول انتخابات 2026.

01

تراجع الثقة في الفاعلين والمؤسسات

إن **فقدان الثقة** لا يعكس انسحاباً من الديمقراطية، بل يمثل **حكماً نقدياً على الفاعلين والمؤسسات والآليات** المكلفة بتجسيدها. فالمشكلة لا تكمن في رفض المواطنين للمبدأ الديمقراطي، وإنما في **تقييمهم** لأداء من يفترض أن يترجمه إلى ممارسة فعلية.

02

فجوة بين التسجيل والمشاركة الفعلية

إن **الفجوة** القائمة بين التسجيل في اللوائح الانتخابية، والمشاركة الفعلية في التصويت، والنية المعلنة للمشاركة مستقبلاً، تكشف عن وجود **خلل** في سلسلة التعبئة الانتخابية على عدة مستويات. وهو ما يستدعي اعتماد تدخلات **متمايزة ومتكاملة** لمعالجة العوائق الخاصة بكل مرحلة من مراحل المشاركة.

03

أولويات واضحة لتعزيز المشاركة

إن **الشروط** التي يضعها المواطنون للمشاركة السياسية **ليست عشوائية أو مبهمة**، بل هي مطالب واضحة ومنظمة ومرتبة حسب الأولوية، ويمكن ترجمتها بشكل عملي إلى إصلاحات وإجراءات ملموسة من شأنها **تعزيز الثقة وتحسين جودة الحياة الديمقراطية.**

04

فرص متاحة قبل استحقاقات 2026

رغم **ضيق الهامش الزمني الفاصل عن استحقاقات 2026**، فإن إمكانية **التأثير** ما تزال قائمة. فالروافع والإجراءات التي حددتها الدراسة تتيح فرصة حقيقية لتحويل جزء من **العزوف المعلن إلى مشاركة فعلية**، شريطة تفعيلها في الوقت المناسب و بالنجاعة المطلوبة.

1. الإطار والمنهجية

1.1. السياق السياسي والديمقراطي

تأتي الانتخابات التشريعية لسنة **2026** في سياق ديمقراطي يتسم بتداخل عدد من الديناميات المتناقضة. فمن جهة، ساهمت الهندسة المؤسساتية التي أفرزها **دستور 2011** في ترسيخ إطار قانوني ومؤسساتي للمشاركة المواطنة، وفتحت أوراشاً إصلاحية مهمة في مجالات الديمقراطية التشاركية، والجهوية المتقدمة، والمناصفة، وحقوق الإنسان، كما أتاحت بروز مجتمع مدني أكثر تنظيماً ونقاش عمومي أكثر تعددية.
ومن جهة أخرى، تشير العديد من الدراسات المرجعية، من بينها دراسات «البارومتر العربي» و«الأفروبارومتر» و«مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية» (MEPI)، إلى تراجع مستمر في ثقة المواطنين بالمؤسسات السياسية خلال العقد الأخير، وإلى انخفاض مستويات المشاركة الانتخابية الفعلية، وتنامي الشعور بوجود مسافة متزايدة بين المؤسسات التمثيلية والمواطنين الذين يفترض أن تمثلهم.

وقد شكلت **انتخابات سنة 2021** محطة متميزة في هذا المسار، حيث أدت التعديلات التي همّت اعتماد القاسم الانتخابي على أساس عدد المسجلين، وإلغاء اللائحة الوطنية للشباب وتعويضها بآلية جهوية، إلى إعادة تشكيل الخريطة الحزبية وإفراز أغلبية حكومية جديدة. غير أن هذه التحولات تمت في سياق استمر فيه النقاش العمومي حول مصداقية العملية الانتخابية وشرعيتها. كما أن نسبة المشاركة الرسمية، التي بلغت **50,18%** **على المستوى الوطني**، تخفي تفاوتات مجالية مهمة، خاصة في المدن الكبرى التي تعرف معدلات مشاركة أقل، رغم أنها تضم نسبة مهمة من الشباب والفئات الوسطى المتعلمة.
ومع اقتراب استحقاقات 2026، ما تزال مجموعة من الأسئلة الجوهرية مطروحة بإلحاح: ما طبيعة العلاقة التي تربط المواطنات والمواطنين المغاربة بالعملية الانتخابية؟ وهل تعكس المقاطعة التي سُجلت خلال انتخابات 2021 عزوفاً عن السياسة، أم أنها تعبر عن موقف سياسي وتقييم نقدي للمنظومة القائمة؟ وما الشروط الضرورية لتحويل التعبئة القانونية والمؤسساتية إلى مشاركة انتخابية فعلية؟ وكيف تنظر الفئات الأكثر أهمية في المعادلة الديمقراطية، وعلى رأسها ا**لشباب والنساء والطبقات الوسطى الحضرية**، إلى هذه الاستحقاقات المقبلة؟
تسعى هذه الدراسة إلى تقديم عناصر للإجابة عن هذه التساؤلات، اعتماداً على معطيات ميدانية جُمعت من مختلف جهات المملكة، بهدف فهم أعمق للتحولات التي تعرفها العلاقة بين المواطنين والعملية الانتخابية، واستشراف السبل الكفيلة بتعزيز المشاركة السياسية والثقة الديمقراطية في أفق انتخابات 2026.

2.1. مقاربة البحث-التدخل التشاركي

تندرج هذه الدراسة ضمن مقاربة البحث-التدخل التشاركي التي طُورت في مجال التنمية والدراسات المواطنة منذ أعمال الباحث الكولومبي أورلاندو فالس بوردا. ولا تقتصر هذه المقاربة على قياس الآراء عن بُعد أو جمع المعطيات بطريقة تقليدية، بل تقوم على خلق فضاءات للحوار والتفاعل المباشر بين المواطنين وأداة بحثية منظمة، بما يسمح في الوقت نفسه بجمع بيانات كمية قابلة للتحليل واستيعاب المعاني والسرديات التي ترافقها.
وفي هذا الإطار، اعتمدت الدراسة على منهجية **مقهى المواطنة** التي تم تنزيلها في **الجهات الاثنتي عشرة** للمملكة، حيث شاركت المواطنات والمواطنون في نقاشات مباشرة رافقت عملية تعبئة الاستبيان. وقد أتاح هذا النهج الوصول إلى فئات اجتماعية أكثر تنوعاً مما كان سيتحقق عبر استطلاع رقمي تقليدي، كما ساهم في تعزيز جودة المشاركة وضمان تفاعل فعلي مع الأسئلة المطروحة، إذ تم ملء كل استمارة في سياق نقاش وتبادل حقيقي للآراء والتجارب.

وتوفر هذه المقاربة ميزتين أساسيتين. فمن الناحية التحليلية، تُمكّن من **إنتاج مادة بحثية** أكثر ثراءً من الدراسات الإحصائية الكلاسيكية، عبر دمج المعطيات الكمية مع المساهمات النوعية و**التعبيرات الحرة للمشاركين**، خصوصاً في الأسئلة المفتوحة المتعلقة بأسباب عدم التصويت، والمواقف من إلزامية التصويت، والرسائل الموجهة إلى صناع القرار. أما من الناحية المدنية، فإن هذه المنهجية تشكل في حد ذاتها ممارسة **للتربية على المواطنة والديمقراطية**، من خلال إعادة المواطنين إلى قلب عملية إنتاج المعرفة المتعلقة بعلاقتهم بالشأن العام والمؤسسات الديمقراطية.
وعليه، لا يقتصر هذا التقرير على عرض نتائج الاستطلاع وتحليل مؤشراته، بل يسعى أيضاً إلى نقل الرسائل والتطلعات والانشغالات التي عبر عنها المشاركون، وتوجيهها إلى مختلف الفاعلين المعنيين، من مؤسسات عمومية وأحزاب سياسية ووسائل إعلام ومنظمات المجتمع المدني.

وقد جرت عملية جمع المعطيات بين **شهري يناير وأبريل 2026**، بالاعتماد على استبيان ثنائي اللغة (العربية والفرنسية) تضمن 35 سؤالاً موزعة على ثمانية محاور رئيسية: الخصائص السوسيو-ديمغرافية للمشاركين، الاهتمام بالشأن السياسي والانخراط المواطن، التسجيل والمشاركة الانتخابية، تصورات المواطنين حول الانتخابات والمؤسسات، مكانة الشباب والعلاقة بالأحزاب السياسية، نوايا التصويت وعوامل التعبئة لانتخابات 2026، المنظومة المعلوماتية ومصادر الأخبار، ثم أولويات المواطنين ورسائلهم الموجهة إلى صناع القرار.

كما جمع الاستبيان بين عدة أنواع من الأسئلة، شملت سلالم التقدير الترتيبية (من 1 إلى 5)، وأسئلة الاختيار الواحد، وأسئلة الاختيارات المتعددة، إضافة إلى الأسئلة المفتوحة التي أتاحت للمشاركين التعبير بحرية عن آرائهم وتصوراتهم.

3.1. خصائص العينة وحدود تمثيلية النتائج

بلغ العدد النهائي للمشاركين في هذه الدراسة **2992 مستجوباً** ومستجوبة. وتستدعي تركيبة هذه العينة توضيحاً صريحاً بشأن نطاق النتائج وحدود تعميمها.
وتُظهر المعطيات الديموغرافية تركيزاً واضحاً على فئات الشباب والراشدين النشطين، حيث تمثل الفئة العمرية ما بين 18 و24 سنة نسبة **21,7%** من مجموع المشاركين، والفئة ما بين 25 و29 سنة نسبة **25,5%**، والفئة ما بين 30 و35 سنة نسبة **27,8%**، فيما تمثل الفئات التي يزيد عمرها عن 35 سنة نسبة **24,3%**.

أما من حيث النوع الاجتماعي، فقد شكل الرجال **79,7%** من العينة مقابل **20,3%** للنساء، وهو ما يعكس تفاوتاً في مستوى المشاركة بين الجنسين ينبغي أخذه بعين الاعتبار عند قراءة بعض النتائج المرتبطة بالتمثلات والسلوكيات السياسية.

ومن الناحية المجالية، تركزت أغلبية المشاركات في الوسط الحضري الذي استحوذ على **83,2%** من إجمالي الإجابات، مقابل **12,0%** في الوسط شبه الحضري و**4,8%** فقط في الوسط القروي. ويعكس هذا التوزيع الطابع الحضري الغالب للعينة، كما يعكس سهولة الوصول إلى المشاركين في المراكز الحضرية مقارنة بالمناطق القروية.
كما تُظهر النتائج تفاوتاً في التمثيل الجهوي، حيث استأثرت جهة الدار البيضاء - سطات بنسبة **26,2%** من المشاركات، تليها جهة الرباط - سلا - القنيطرة بنسبة **18,4%**. وتمثل الجهتان معاً ما يقارب **45%** من مجموع المستجوبين، وهو ما يفسر الوزن النسبي الكبير للمجالات الحضرية الكبرى داخل قاعدة البيانات المعتمدة في هذه الدراسة.

خصائص العينة ونطاق النتائج

توزيع العينة حسب الفئات العمرية

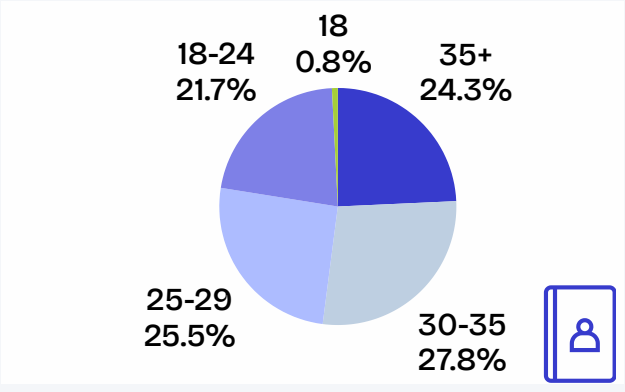

المستوى التعليمي

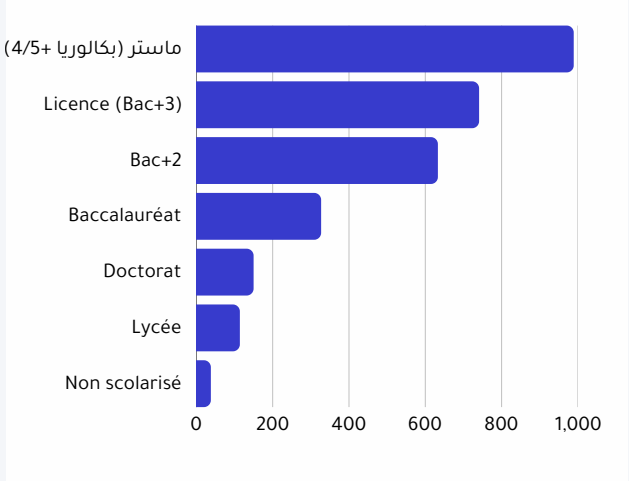

توزيع العينة حسب الجنس

الذكور
2386
79 %

الإناث
606
21 %

توزيع العينة حسب وسط الإقامة

143
4.8%
قروي

359
12.0%
شبه حضري

2490
83.2%
حضري

التوزيع الجغرافي للمستجيبين

- الدار البيضاء - سطات: 785 (26.2%)
- الرباط - سلا - القنيطرة: 551 (18.4%)
- سوس - ماسة: 305 (10.2%)
- مراكش - آسفي: 300 (10.0%)
- طنجة - تطوان - الحسيمة: 294 (9.8%)
- فاس - مكناس: 185 (6.2%)
- الجهة الشرقية: 148 (4.9%)
- بني ملال - خنيفرة: 107 (3.6%)
- درعة - تافيلالت: 90 (3.0%)
- كلميم - واد نون: 53 (1.8%)
- العيون - الساقية الحمراء: 51 (1.7%)
- الداخلة - وادي الذهب: 20 (0.7%)

- المغاربة المقيمون بالخارج: 103 (3.4%)

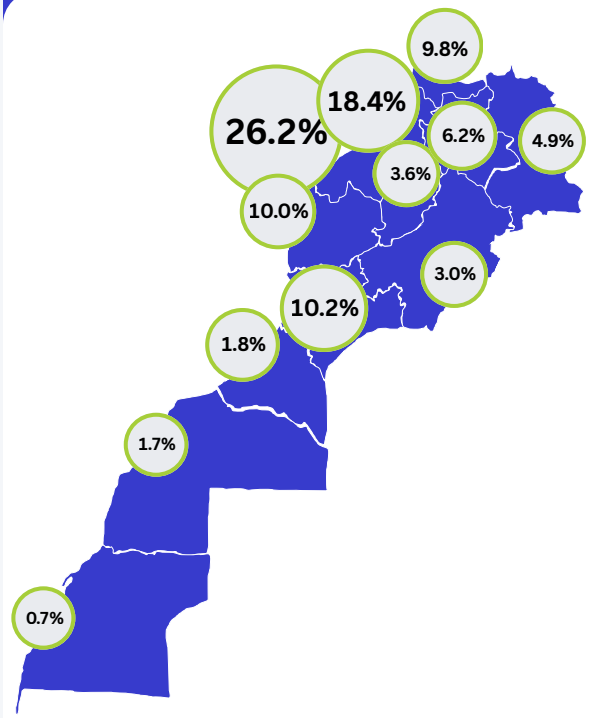

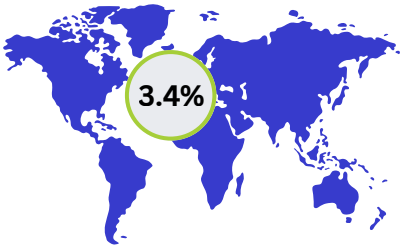

لا تعكس بنية هذه العينة التوزيع الحقيقي للساكنة المغربية المؤهلة للتصويت، والذي يختلف بشكل ملحوظ من حيث النوع الاجتماعي، ووسط الإقامة، والمستوى التعليمي. وتؤكد معطيات التعليم هذه الخصوصية بوضوح، إذ إن **87,4%** من المشاركين يتوفرون على مستوى دراسي لا يقل عن **سنتين بعد البكالوريا (Bac+2)**، فيما يحمل ما يقارب **ثلثي المستجوبين** شهادة جامعية من **مستوى الإجازة (Bac+3) أو أعلى**. كما تتركز مستويات الدخل المصرح بها في الفئات المتوسطة والعليا، حيث أفادت **63,3%** من الأسر المشاركة بأن دخلها الشهري يتجاوز **5000** درهم.

غير أن هذا التركيز لا يُعد قصوراً منهجياً في الدراسة، بل يشكل جزءاً من طبيعة الفئة التي تسعى هذه المقاربة إلى استكشافها وفهمها. فصيغة «مقهى المواطنة» تستقطب بطبيعتها أشخاصاً لديهم حد أدنى من الاهتمام بالشأن العام والاستعداد للمشاركة؛ أفراداً يخصصون وقتاً للحضور، ويجيبون عن **35 سؤالاً**، ويقبلون الانخراط في نقاش جماعي حول قضايا المواطنة والسياسة.

ويمثل هذا الملف الشخصي تحديداً الفئة التي تسعى المؤسسات العمومية والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام إلى تعبئتها واستقطابها:**مواطنون مطلعون، نشيطون اقتصادياً، يعيش أغلبهم في الوسط الحضري، و يتوفرون على مستويات تعليمية مرتفعة، إضافة إلى امتلاكهم للموارد والقدرات المدنية التي تمكنهم من الانخراط في الحياة العامة**. والصوت الذي تعبر عنه هذه الدراسة هو صوت الفئة التي يفترض أن تشكل القاعدة الأساسية للمشاركة الانتخابية. وعندما تبتعد هذه الفئة عن صناديق الاقتراع أو تعبر عن فقدان الثقة، فإن ذلك يمثل أحد أكثر التحديات الديمقراطية تأثيراً على المدى المتوسط والبعيد.

وعليه، ينبغي قراءة نتائج هذا التقرير ليس باعتبارها استطلاعاً للرأي ذا تمثيلية إحصائية كاملة لمجموع الهيئة الناخبة المغربية، وإنما باعتبارها خريطة تحليلية معمقة للعلاقة التي تربط شريحة استراتيجية من المواطنين المغاربة بالسياسة والانتخابات والمؤسسات. فأي تعميم مباشر للنتائج على مجموع الناخبين سيكون غير دقيق من الناحية المنهجية. في المقابل، فإن ما يعبر عنه هؤلاء **2992 مواطنة ومواطناً** بشأن علاقتهم بالتصويت، و بالمؤسسات، وبالأحزاب السياسية، يقدم مؤشرات قوية حول انتظارات وحدود وشروط المشاركة لدى الفئة الأكثر قابلية للتعبئة والانخراط داخل المجتمع المغربي، وهو ما يمنح هذه الدراسة أهمية خاصة بالنسبة للنقاش العمومي وصناع القرار.

الحدود المنهجية للدراسة

ينبغي أخذ أربع حدود منهجية أساسية بعين الاعتبار عند قراءة النتائج والاستنتاجات الواردة في هذا التقرير.
أولاً، إن التمثيل المحدود لبعض الفئات داخل العينة، وعلى رأسها النساء (20,3%)، وسكان الوسط القروي (4,8%)، والأشخاص الذين يقل مستواهم الدراسي عن شهادة البكالوريا (15,7%)، يفرض قدراً من الحذر عند تفسير النتائج المرتبطة بالنوع الاجتماعي أو الوسط الجغرافي أو المستوى التعليمي. لذلك، لا يمكن اعتبار الفوارق المسجلة بين هذه الفئات انعكاساً دقيقاً للتوزيع الحقيقي داخل المجتمع المغربي.
ثانياً، تعتمد الدراسة على مشاركة طوعية ضمن أنشطة «مقهى المواطنة»، وهو ما يؤدي بطبيعته إلى استقطاب أشخاص لديهم اهتمام مسبق بالشأن العام أو استعداد أكبر للمشاركة المدنية. وعليه، فإن العينة تميل بشكل طبيعي نحو المواطنين الأكثر انخراطاً واهتماماً بالقضايا السياسية والمواطنة.
ثالثاً، تظل نوايا التصويت المصرح بها من طرف المشاركين مؤشراً تقديرياً وليس سلوكاً فعلياً. ونظراً لأن جمع المعطيات تم قبل حوالي تسعة أشهر من موعد الانتخابات، فإن هذه النوايا تظل قابلة للتغيير بفعل التطورات السياسية والحزبية والمؤسساتية التي قد تطرأ خلال الفترة الفاصلة عن الاستحقاقات الانتخابية. ولهذا السبب، تم التعامل مع هذه المؤشرات باعتبارها اتجاهات محتملة أكثر من كونها توقعات نهائية.
رابعاً، لا يسمح التصميم المنهجي الحالي للدراسة بإثبات علاقات سببية مباشرة بين المتغيرات المختلفة. فالنتائج المعروضة تكشف عن أنماط ارتباط واتجاهات واستجابات متكررة داخل العينة، لكنها لا تمكن من الجزم بأن عاملاً معيناً يتسبب بشكل مباشر في سلوك أو موقف سياسي محدد. ولذلك، فإن هذه الدراسة تقدم مؤشرات استراتيجية مهمة لفهم الديناميات السياسية والانتخابية، دون أن تشكل بديلاً عن الدراسات الإحصائية التمثيلية أو البحوث الكمية ذات القدرة التفسيرية الأوسع.

مناخ انعدام الثقة

1.2 أزمة ثقة شاملة

تتمثل أبرز النتائج التي كشفت عنها هذه الدراسة في **التقارب اللافت بين مختلف مؤشرات انعدام الثقة.** فمن بين ستة أبعاد طُلب من المستجوبين تقييمها على سلم يتراوح بين **1 و5**، أظهرت خمسة منها تركيزاً كبيراً للإجابات في المستويات الدنيا. ولم يخرج عن هذه القاعدة سوى مؤشر اعتبار التصويت واجباً مواطنياً، الذي حافظ على مستويات مرتفعة نسبياً من التأييد.

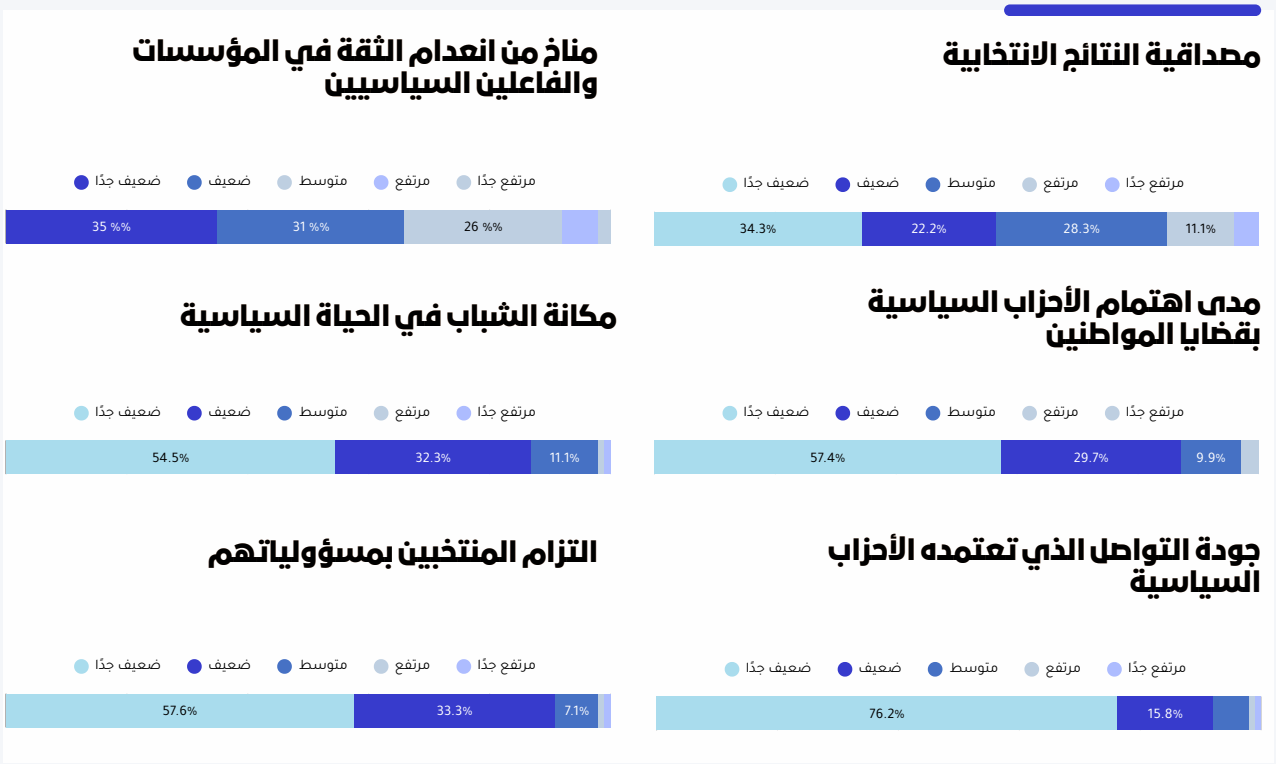

تشكل مصداقية النتائج الانتخابية أول مؤشر مثير للانتباه. فقد منح 15,3% فقط من المستجوبين تقييماً مرتفعاً لهذا البعد **(4 أو 5 من أصل 5)**، مقابل **56,3%** منحوه أدنى التقييمات. ويكتسي هذا المعطى أهمية خاصة، لأنه يكشف أن جزءاً مهماً من الفئة الأكثر اهتماماً بالشأن السياسي لا يثق بشكل كامل في نتائج صناديق الاقتراع. وعندما تتراجع الثقة في مصداقية النتائج الانتخابية، فإن الأمر لا يتعلق فقط بالمشاركة في استحقاق انتخابي معين، بل يمتد إلى المكانة الرمزية التي يحتلها التصويت باعتباره الآلية الأساسية لإنتاج التمثيلية الديمقراطية.

وتسجل الثقة في المؤسسات العمومية الاتجاه نفسه: إذ منح **66,1%** من المستجوبين لهذه المؤسسات تقييماً منخفضاً **(1 أو 2)**، بينما اعتبرها **8,3%** فقط مؤسسات جديرة بالثقة **(4 أو 5)**. وتكتسب هذه النتيجة أهمية إضافية بالنظر إلى طبيعة العينة المشاركة في الدراسة، والتي تتكون أساساً من مواطنين ذوي مستويات تعليمية مرتفعة و مندمجين اجتماعياً ومهنياً، وهي الفئات التي تشكل عادةً، في الديمقراطيات المستقرة، قاعدة الدعم الرئيسية للمؤسسات. لذلك، فإن تراجع الثقة داخل هذه الفئة لا يعكس نقصاً في المعرفة بالشأن العام أو بالمؤسسات، بل يعبر عن تقييم واعٍ ومبني على تجربة وإدراك للممارسة السياسية والمؤسساتية.

أما فيما يتعلق بتصور المستجوبين لمكانة الشباب في الحياة السياسية، فقد سجل هذا المؤشر أدنى مستويات الرضا في مجمل الدراسة. إذ اعتبر **86,7%** من المشاركين أن المكانة الممنوحة للشباب داخل الحقل السياسي ضعيفة أو ضعيفة جداً **(1 أو 2)**، بينما رأى **2,2%** فقط أنها مرضية. ويكتسي هذا المعطى أهمية خاصة بالنظر إلى البنية الديمغرافية للمغرب، حيث يمثل الشباب دون **سن الخامسة والثلاثين** نسبة مهمة من السكان. وعندما ترى فئة واسعة من المواطنين المتعلمين والمهتمين بالشأن العام أن الشباب لا يحظون بموقع ملائم في دوائر القرار، فإن ذلك يطرح تساؤلات جوهرية حول فعالية آليات التمثيل السياسي وقدرتها على استيعاب مختلف فئات المجتمع.

« الانتخابات صورية ومن بيده السلطة الحقيقية لا يمر عبر الانتخابات. »

– شهادة أحد المشاركين الذين اختاروا مقاطعة انتخابات 2021.

2.2. تراجع العلاقة بين الأحزاب السياسية والمواطنين

إذا كانت مستويات الثقة في المؤسسات السياسية تعرف تراجعاً ملحوظاً، فإن مؤشرات الثقة المرتبطة بالأحزاب السياسية تبدو أكثر انخفاضاً. فقد منح المستجوبون معدل **1,52 من 5 فقط لمدى اهتمام الأحزاب بالمواطنين، و1,48 من 5 لمدى التزام المنتخبين بمسئولياتهم و تعهداتهم.**

كما اعتبر أكثر من **88%** من المشاركين أن الأحزاب السياسية لا تولي اهتماماً كافياً لانشغالات المواطنين **(منحوا تقييم 1 أو 2)**، بينما يرى **90,4%** أن المنتخبين لا يوفون بالالتزامات التي يقدمونها للمواطنين.

ولا تعكس هذه النتائج مجرد حالة من عدم الرضا أو الانتقاد الظرفي، بل تشير إلى تراجع واضح في العلاقة التمثيلية كما يدركها المواطنون المشاركون في الدراسة، خاصة ضمن الفئات الأكثر استعداداً للاهتمام بالشأن العام والانخراط في الحياة السياسية.

ويبرز أحد أهم مؤشرات هذا التباعد في مستوى التواصل المباشر بين المواطنين والأحزاب السياسية. إذ صرح **79,5%** من المستجوبين بأنهم لا تربطهم أي علاقة أو تواصل مع الأحزاب السياسية. في المقابل، أفاد **6,1%** فقط بأن لديهم تواصلاً يجمع بين الوسائط الرقمية والأنشطة الميدانية، بينما أكد **2,4%** فقط وجود تواصل ميداني مباشر مع الأحزاب.

وتشير هذه المعطيات إلى أن العمل السياسي القائم على القرب والتفاعل المباشر مع المواطنين، والذي يشكل في العديد من الديمقراطيات ركيزة أساسية للتعبئة والمشاركة السياسية، يبدو محدوداً أو شبه غائب في نظر أغلبية المشاركين. فالأحزاب السياسية لا تُدرك كفاعلين حاضرين في الحياة اليومية للمواطنين، بل كجهات بعيدة لا يظهر حضورها إلا مع اقتراب المواعيد الانتخابية.

ويترافق هذا الغياب الميداني مع تقييم سلبي لجودة التواصل الحزبي. فقد حصلت وسائل وأساليب التواصل التي تعتمدها الأحزاب على معدل **1,32 من 5**، فيما منح **76,7%** من المستجوبين أدنى تقييم ممكن لهذا الجانب. ويعني ذلك أن الأحزاب لا تعاني فقط من ضعف الحضور الميداني، بل تواجه أيضاً صعوبة في إيصال رسائل مقنعة ومفهومة للمواطنين عندما تتواصل معهم.

وتساعد هذه الازدواجية، المتمثلة في ضعف القرب الميداني وضعف الفعالية التواصلية، على تفسير سبب اعتقاد **89,5%** من المشاركين بأن الأحزاب السياسية لا تهتم فعلياً بالمواطنين وقضاياهم. وتوحي النتائج بأن مصدر التباعد لا يرتبط فقط بضعف اهتمام المواطنين بالأحزاب، بل أيضاً بعدم قدرة الأحزاب على بناء علاقة مستدامة وقائمة على الثقة مع المواطنين.

3.2. شبكات التواصل الاجتماعي كفضاء بديل للمعلومة السياسية

في ظل التراجع الملحوظ لحضور الأحزاب السياسية في الحياة اليومية للمواطنين، برزت شبكات التواصل الاجتماعي كفضاء رئيسي للحصول على المعلومات السياسية وتداولها. فقد أشار **74,0%** من المستجوبين إلى أن شبكات التواصل الاجتماعي تمثل مصدرهم الأساسي للمعلومات، متقدمة بفارق كبير على الصحافة المكتوبة أو الإلكترونية **(13,6%)**، والتلفزيون **(3,4%)** والإذاعة **(0,4%)**.

وتعكس هذه النتائج تحولاً عميقاً في أنماط استهلاك المعلومات السياسية، حيث لم تعد وسائل الإعلام التقليدية تمثل المصدر الرئيسي للأخبار والتحليلات بالنسبة للفئات التي شملتها الدراسة. بل أصبحت المنصات الرقمية وشبكات التواصل الاجتماعي الفضاء الأكثر تأثيراً في تشكيل الآراء والتصورات السياسية.

المنظومة الإعلامية وعلاقتها بالأحزاب السياسية

التواصل مع الأحزاب السياسية

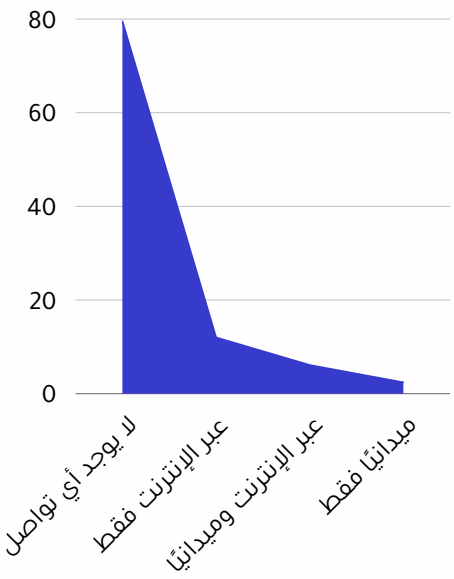

المصادر الرئيسية للمعلومات

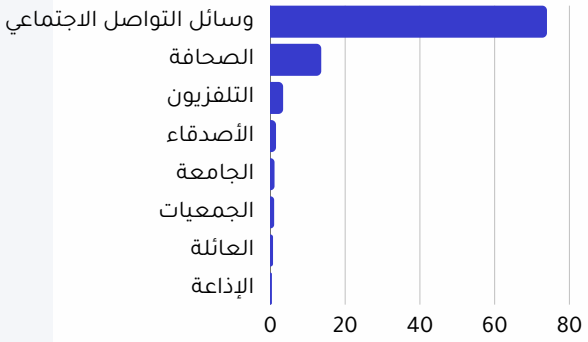

التأثير المُدرَك لوسائل التواصل الاجتماعي على الآراء

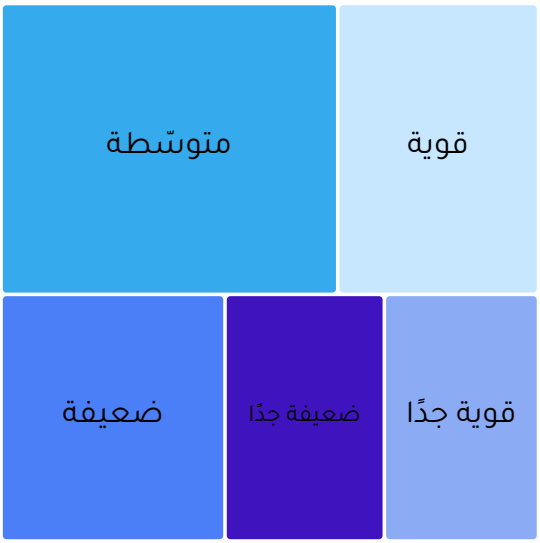

غير أن هذا الاعتماد الكبير على الفضاء الرقمي لا يتم بشكل ساذج أو غير واعٍ. فتصورات المستجوبين حول تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على آرائهم وقراراتهم السياسية تتوزع بشكل متوازن نسبياً؛ إذ اعتبر **34,0%** أن هذا التأثير متوسط، بينما رأى **33,2%** أنه قوي أو قوي جداً، في حين اعتبر **32,7%** أنه ضعيف أو ضعيف جداً.

وتكشف هذه النتائج عن جمهور يتمتع بدرجة من الوعي النقدي تجاه الدور الذي تلعبه المنصات الرقمية في تشكيل الرأي العام. فالمواطنون الذين شملتهم الدراسة يدركون أن شبكات التواصل الاجتماعي أصبحت وسيطاً أساسياً في الحصول على المعلومات السياسية وتفسيرها، لكنهم لا يعتبرون أنفسهم خاضعين بشكل كامل أو تلقائي لما يُنشر عبر هذه المنصات. بل يظهر أنهم يمارسون قدراً من الحذر والانتقاء النقدي تجاه المحتويات التي يستهلكونها.

وتحمل هذه الوضعية ثلاث دلالات أساسية بالنسبة للفاعلين السياسيين والمؤسساتيين.

أولاً، إن أي استراتيجية للتواصل السياسي لا تعتمد على حضور مهني ومنظم داخل المنظومة الرقمية محكوم عليها **بفقدان جزء كبير من قدرتها على الوصول إلى المواطنين والتأثير في النقاش العمومي.**

ثانياً، بما أن الفضاء الرقمي يخضع في جزء كبير منه لمنصات عالمية وآليات خوارزمية لا تخضع دائماً للرقابة أو الشفافية الكافية، فإن قضية السيادة المعلوماتية تصبح **رهانا ديمقراطياً أساسياً** يتجاوز الاستحقاقات الانتخابية ليشمل قدرة المجتمع على إنتاج وتداول معلومات موثوقة ومستقلة.

ثالثاً، لا يمكن تعويض ضعف الحضور الميداني للأحزاب السياسية بالاكتفاء بالتواصل الرقمي. فالتكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي قد تساهم في نشر الرسائل وتوسيع نطاق الوصول، لكنها لا تستطيع بمفردها بناء الثقة أو تعويض العلاقات المباشرة بين المواطنين والفاعلين السياسيين. لذلك، فإن استعادة الثقة تتطلب عودة الأحزاب إلى الفضاءات المحلية وإلى العمل الميداني المنتظم داخل الأحياء والقرى والجامعات ومختلف المجالات الترابية، باعتباره شرطاً أساسياً **لإعادة بناء الرابط بين السياسة والمواطنين**.

مفارقــة المشــاركة السياسيــة

1.3. التسجيل، التصويت الفعلي، ونية المشاركة: ثلاثة مستويات غير متطابقة

لا يمكن فهم علاقة المستجوبين بالمشاركة الانتخابية من خلال مؤشر واحد فقط. فثلاثة مؤشرات أساسية – **التسجيل في اللوائح الانتخابية، والمشاركة الفعلية في انتخابات 2021، والنية المعلنة للمشاركة في انتخابات 2026** – تقدم صوراً مختلفة ومتباينة، ويشكل هذا التباين في حد ذاته موضوعاً مهماً للتحليل.

السلوك الانتخابي خلال انتخابات سنة 2021

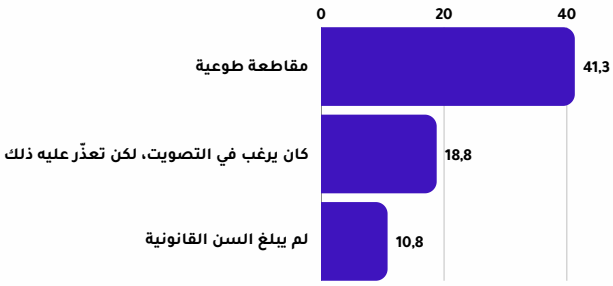

التسجيل في اللوائح الانتخابية

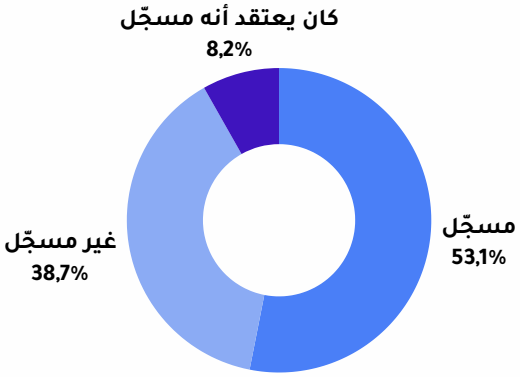

نية التصويت في انتخابات 2026

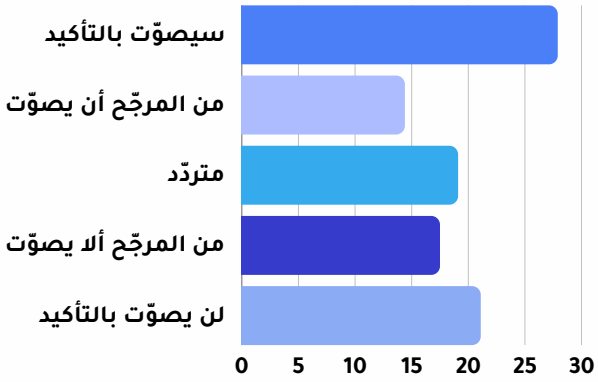

ما فيما يتعلق بنوايا التصويت في انتخابات 2026، فتظهر النتائج انقساماً واضحاً بين المواقف المختلفة. فقد عبر **27,9%** من المستجوبين عن نية مؤكدة للتصويت، فيما صرح **14,4%** بأنهم سيصوتون على الأرجح، وهو ما يمثل في المجموع **42,3%** من المشاركين ذوي التوجه الإيجابي نحو المشاركة.

في المقابل، أكد **21,1%** أنهم لن يصوتوا بالتأكيد، بينما أفاد **17,5%** أنهم على الأرجح لن يشاركوا، أي ما مجموعه **38,6%** من المستجوبين ذوي التوجه السلبي تجاه التصويت. أما المترددون وغير الحاسمين لموقفهم، فيمثلون **19,1%** من مجموع العينة.

وتوجد الكتلة الانتخابية القابلة للتعبئة أساساً داخل فئتين رئيسيتين: فئة المترددين **(19,1%)** التي تشكل الهدف التقليدي للحملات الانتخابية، وفئة الذين صرحوا بأنهم «على الأرجح لن يصوتوا» **(17,5%)** والذين قد يغيرون موقفهم إذا تم الاستجابة للشروط والمتطلبات التي يعتبرونها ضرورية للمشاركة.

وتكشف المقارنة بين هذه المؤشرات الثلاثة عن وجود اختلالات متتالية في مسار المشاركة الانتخابية: **اختلال بين الأهلية القانونية والتسجيل في اللوائح، واختلال بين التسجيل والمشاركة الفعلية يوم الاقتراع، ثم اختلال بين المشاركة السابقة والنية المستقبلية للتصويت.**

وعليه، فإن أي استراتيجية تروم رفع نسبة المشاركة الانتخابية لا يمكن أن تركز على مرحلة واحدة فقط، بل ينبغي أن تستهدف هذه الحلقات الثلاث مجتمعة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأسباب والعوامل المؤثرة في كل مرحلة تختلف عن الأخرى، وتستدعي بالتالي استجابات وإجراءات متخصصة ومتكاملة.

2.3. خريطة معيقات المشاركة الانتخابية

تُبرز إجابات المشاركين الأسباب التي دفعت بعضهم إلى عدم التسجيل في اللوائح الانتخابية، كما تفسر دوافع عدم المشاركة في انتخابات **2021**. ويُظهر تحليل هذه المعطيات تقارباً كبيراً بين البنيتين التفسيريّتين، مما يدل على أن العوامل المؤثرة في التسجيل والمشاركة تنبع من نفس المنظومة الإدراكية والسياسية.

الأسباب المعلنة لعدم التسجيل في اللوائح الانتخابية

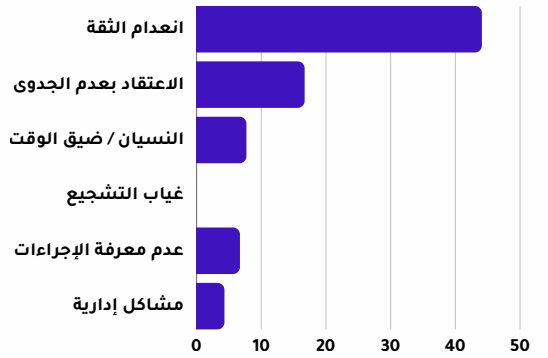

الأسباب المعلنة لعدم التصويت في انتخابات2021

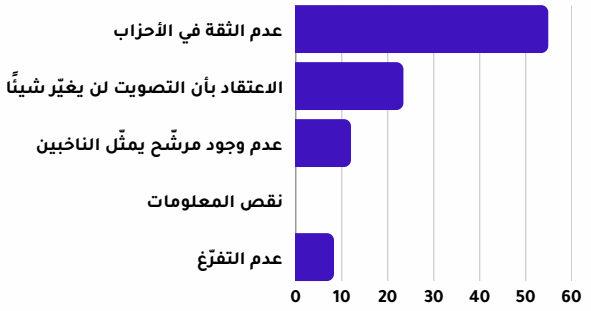

يتصدر ضعف الثقة قائمة أسباب عدم التسجيل في اللوائح الانتخابية، حيث أشار إليه **53,4%** من غير المسجلين باعتباره السبب الرئيسي. ويأتي بعد ذلك الشعور بعدم جدوى التسجيل أو التصويت **(20,3%)**، ثم النسيان أو ضيق الوقت **(9,3%)**، وعدم التشجيع من طرف المحيط الاجتماعي (8,5%)، وضعف المعرفة بالإجراءات الانتخابية **(8,1%)**، وأخيراً المشاكل الإدارية **(5,3%)**.

وتحمل هذه النتائج دلالات مهمة، إذ تبين أن العوائق الأساسية ليست ذات طبيعة تقنية أو إجرائية، بل ترتبط أساساً بالتصورات والمواقف السياسية. فالعامل الحاسم لا يتمثل في صعوبة التسجيل أو تعقيد المساطر، وإنما في تقييم المواطنين لجدوى المشاركة وثقتهم في العملية الانتخابية ومخرجاتها. ومن ثم، فإن أي سياسة عمومية تقتصر على تحسين الإجراءات التقنية دون معالجة إشكالية الثقة ستكون محدودة الأثر.

وتؤكد أسباب عدم التصويت في انتخابات 2021 الاتجاه نفسه. فقد شكل عدم الثقة في الأحزاب السياسية السبب الأول للمقاطعة بنسبة **51,9%**، تليه القناعة بأن التصويت لا يغير شيئاً **(22,1%)**، ثم غياب مرشحين يمثلون تطلعات المواطنين **(11,3%)**، وضعف المعلومات المتعلقة بالانتخابات **(10,0%)**، وأخيراً عدم التفرغ أو الظروف الشخصية **(7,8%)**.

ومرة أخرى، يتضح أن العوامل السياسية والرمزية تتجاوز بكثير العوامل اللوجستية والتنظيمية. وعند جمع الأسباب الثلاثة الأولى – انعدام الثقة، والشعور بعدم الجدوى، وغياب التمثيلية – نجد أنها تمثل **85,3%** من مجموع الأسباب المعلنة. وهو ما يدل على أن عدم التصويت، بالنسبة لغالبية المشاركين، لا يعكس انسحاباً من الواجب المدني أو عزوفاً سلبياً عن الشأن العام، بل يمثل موقفاً سياسياً واعياً ومقصوداً.

« لا يغير شيئاً – عدم الثقة في الأحزاب (أحزاب الريع والأعيان) – الانتخابات فاسدة وغير ديمقراطية. »
شهادة أحد المشاركين الذين اختاروا مقاطعة انتخابات 2021–

وتحمل هذه البنية التفسيرية دلالة استراتيجية بالغة الأهمية بالنسبة لكل المبادرات الرامية إلى رفع نسبة المشاركة الانتخابية. فالحملات التي تقتصر على رسائل عامة من قبيل **«التصويت واجب وطني»** أو **«كل صوت له قيمة»** لن تؤثر إلا على الفئات المقتنعة أصلاً بأهمية المشاركة.

أما الفئات المترددة أو المقاطعة، فإنها تعبر عن مطالب وإشكالات سياسية واضحة تستدعي استجابات ملموسة، من قبيل تعزيز مصداقية النتائج الانتخابية، وتحسين جودة العرض السياسي، وضمان الشفافية في تمويل الأحزاب وتدبيرها، وتقديم مرشحين يحظون بثقة المواطنين ويعبرون عن تطلعاتهم. ولذلك، فإن الرهان الحقيقي لتعبئة الناخبين في أفق انتخابات **2026** لا يكمن في الخطاب الأخلاقي أو التوعوي وحده، بل في توفير الشروط السياسية والمؤسساتية القادرة على إعادة بناء الثقة وتعزيز جدوى المشاركة في نظر المواطنين.

3.3. الفوارق المرتبطة بالعمر والنوع الاجتماعي

تخفي المؤشرات العامة، عند قراءتها بشكل إجمالي، مجموعة من الديناميات المرتبطة بالعمر والنوع الاجتماعي، والتي تكتسي أهمية كبيرة لفهم سلوك الناخبين وتصميم استراتيجيات فعالة للتعبئة والمشاركة.

على خلاف بعض التصورات الشائعة حول عزوف الشباب عن السياسة، تُظهر نتائج الدراسة أن الفئة العمرية **18-24 سنة** هي الأكثر استعداداً للمشاركة في انتخابات 2026. فقد صرح **30,4%** من أفراد هذه الفئة بأنهم سيصوتون بالتأكيد، فيما أفاد **19,4%** بأنهم سيصوتون على الأرجح، أي ما مجموعه **49,8%** من النوايا الإيجابية، وهي النسبة الأعلى بين جميع الفئات العمرية المشاركة في الدراسة.

في المقابل، تسجل الفئة العمرية **25-29 سنة** تراجعاً نسبياً في نوايا التصويت، حيث بلغت نسبة النوايا الإيجابية **42,9%** ، **28,1%** سيصوتون بالتأكيد و**14,8%** على الأرجح)، بالتوازي مع ارتفاع واضح في مؤشرات العزوف أو المقاطعة، التي بلغت **43,3%** من الإجابات السلبية.

أما الفئتان العمريتان **30-35 سنة** و**أكثر من 35 سنة** فتقدمان صورة متقاربة، إذ تتراوح نسبة النوايا الإيجابية بين **38%** و**40%**، مقابل نسب تتراوح بين **41%** و**44%** من النوايا السلبية.

نية التصويت في انتخابات 2026 حسب الفئة العمرية

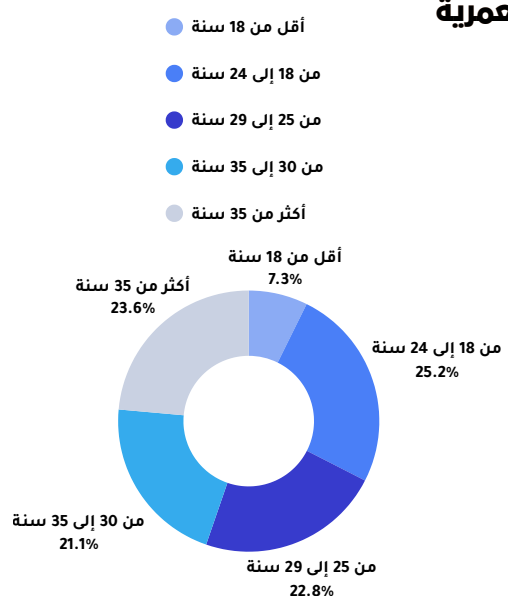

وتكتسي هذه الدينامية أهمية خاصة لأنها تبدو متناقضة مع مؤشرات الثقة التي أفرزتها الدراسة. فالشباب، رغم أنهم الأكثر انتقاداً لمكانتهم داخل الحياة السياسية ولأداء المؤسسات، يظلون الأكثر استعداداً للمشاركة مقارنة بالفئات الأكبر سناً. فقد منح المشاركون **بين 18 و24 سنة** تقييماً أكثر سلبية لمكانة الشباب في السياسة **(بمعدل 1,55 من 5)** مقارنة بالفئة التي **تتجاوز 35 سنة (1,73 من 5)**، كما عبروا عن مواقف نقدية قوية تجاه عدد من جوانب العملية السياسية.

ومع ذلك، لم يصل هؤلاء الشباب بعد إلى مرحلة الانسحاب السياسي أو التطبيع مع العزوف التي تظهر بشكل أوضح لدى الفئات العمرية المتوسطة. وهو ما يجعل هذه الفئة تمثل نافذة استراتيجية مهمة بالنسبة لانتخابات 2026؛ إذ لا تزال تحتفظ باستعداد للمشاركة رغم نظرتها النقدية للواقع السياسي، ما يعني أن طبيعة الرسائل والإشارات التي ستبعثها المؤسسات والأحزاب خلال المرحلة المقبلة قد تكون حاسمة في توجيه سلوكها الانتخابي.

الفوارق بين الجنسين في التصورات والنوايا الانتخابية

الموقف من إلزامية التصويت حسب الجنس

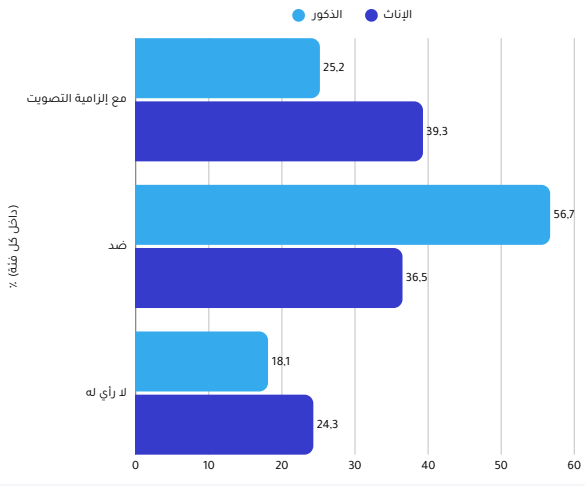

نية التصويت في انتخابات 2026 حسب الجنس

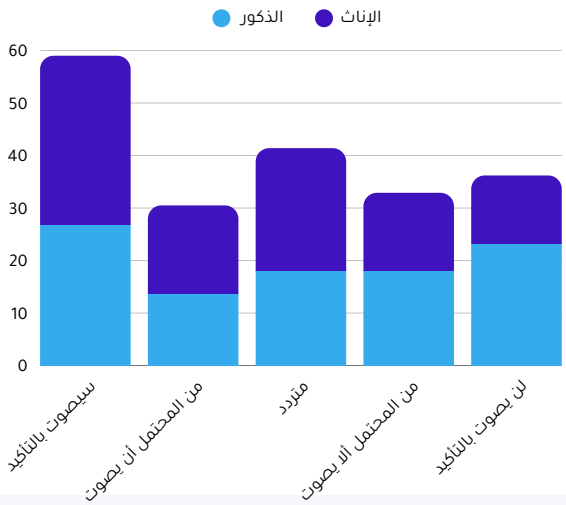

تُظهر نتائج الدراسة كذلك فروقاً مهمة بين النساء والرجال فيما يتعلق بالنية الانتخابية. فقد عبرت النساء المشاركات عن استعداد أكبر للتصويت مقارنة بالرجال؛ إذ صرحت **32,2%** منهن بأنهن سيصوتن بالتأكيد، و**16,8%** بأنهن سيصوتن على الأرجح، أي ما مجموعه **49,0%** من النوايا الإيجابية. في المقابل، بلغت هذه النسبة **40,7%** فقط لدى الرجال **(27,0% بالتأكيد و13,7% على الأرجح)**.

ويمثل هذا الفارق، الذي يبلغ **8,3 نقاط** مئوية، نتيجة لافتة تستدعي التوقف عندها. فمن جهة، قد يعكس وجود رغبة متزايدة لدى النساء المنخرطات في الحياة العامة لاستعادة دور أكبر داخل المجال الانتخابي والسياسي، في سياق لا تزال فيه مستويات التمثيلية السياسية النسائية دون التطلعات المطروحة. ومن جهة أخرى، يكشف عن اختلاف في الموقف من المؤسسة الانتخابية نفسها.

فالنساء أقل ميلاً إلى التعبير عن المقاطعة الحاسمة؛ إذ صرحت **13,0%** فقط منهن بأنهن لن يصوتن بالتأكيد، **مقابل 23,2% لدى الرجال**. كما أن نسبة المترددات بين **النساء (23,3%)** تفوق نظيرتها لدى **الرجال (18,1%)**، وهو ما قد يعكس مقاربة أكثر براغماتية وأقل راديكالية تجاه العملية الانتخابية.

غير أن هذا الاستعداد المرتفع للمشاركة يصطدم بجملة من العوائق العملية. فالنساء المشاركات أقل تسجيلاً في اللوائح الانتخابية **(48,3% مقابل 54,3% لدى الرجال)**، كما أنهن أكثر عرضة للتصريح بأنهن كنّ يرغبن في التصويت خلال انتخابات 2021 لكنهن لم يتمكنّ من ذلك **(25,2% مقابل 16,3% لدى الرجال)**.

وتشير هذه النتائج إلى أن محدودية مشاركة النساء لا ترتبط بضعف الاهتمام بالشأن السياسي أو بالعزوف عن الانتخابات، بل تعكس وجود عوائق مؤسساتية واجتماعية وإجرائية تجعل تحويل الرغبة في المشاركة إلى سلوك انتخابي فعلي أكثر صعوبة. ولذلك، فإن تعزيز مشاركة النساء يقتضي التركيز على إزالة هذه العراقيل العملية، من خلال إجراءات مثل **التسجيل التلقائي في اللوائح الانتخابية عبر البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، وتسهيل الولوج إلى مكاتب التصويت**، **ومراعاة الإكراهات المرتبطة بالوقت والأعباء الأسرية يوم الاقتراع**، أكثر من الاكتفاء بحملات التوعية والتحسيس التقليدية.

مرتكزات إعادة التعبئة السياسية الممكنة

1.4. ترتيب الشروط التي يضعها المواطنون للمشاركة

لا يكتفي المشاركون في هذه الدراسة بالتعبير عن فقدان الثقة أو انتقاد الوضع القائم، بل يقدمون أيضاً قائمة واضحة ومرتبة من الشروط التي من شأنها أن تشجعهم على المشاركة في **انتخابات 2026**. وتُعد هذه المعطيات من أكثر نتائج الدراسة أهمية من الناحية العملية، لأنها توفر لصناع القرار والفاعلين السياسيين ما يشبه «دفتر تحملات ديمقراطي» صاغه المواطنون أنفسهم.

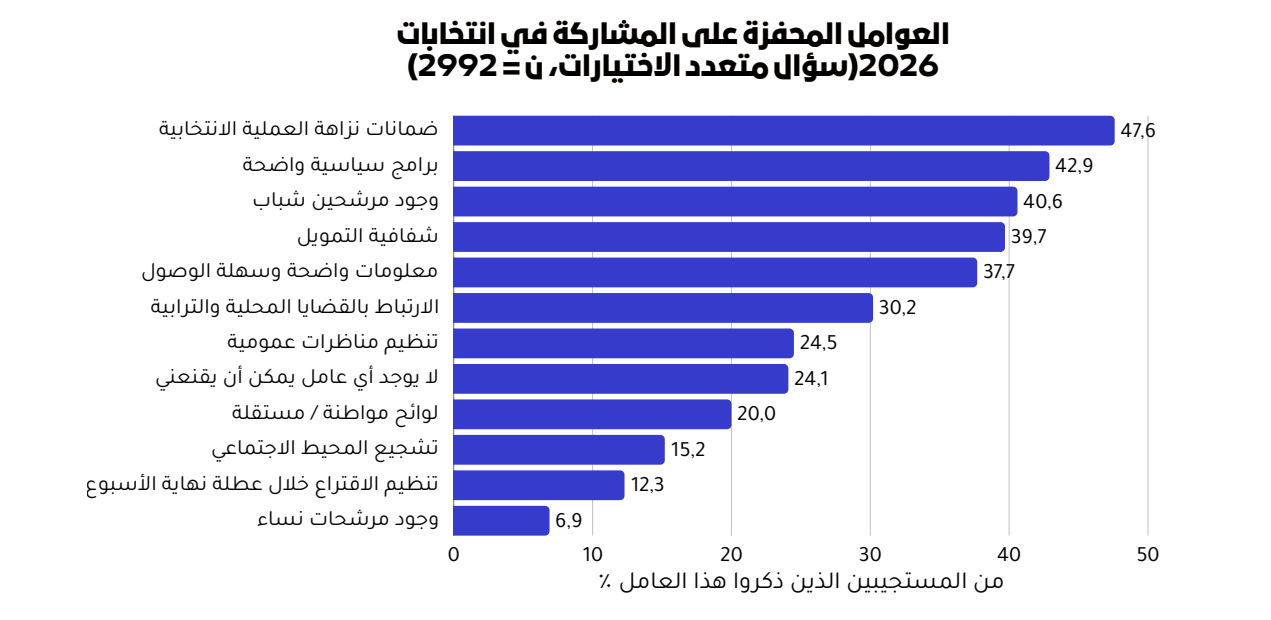

وتبرز خمسة عوامل رئيسية بشكل واضح ضمن أولويات المستجوبين. يأتي في المقدمة ضمان نزاهة الانتخابات ومصداقية العملية الانتخابية، الذي أشار إليه **47,5%** من المشاركين. ويليه وجود برامج سياسية واضحة ومفهومة **(42,9%)**، ثم إتاحة فرص أكبر للمرشحين الشباب **(40,6%)**، وتعزيز الشفافية في تمويل الأحزاب السياسية **(39,7%)**، وأخيراً توفير معلومات واضحة وميسرة حول الانتخابات **(37,7%)**.

وتوجد إلى جانب هذه العوامل مجموعة ثانية من الروافع التي حظيت بدعم يقارب ثلث المستجوبين، من بينها ارتباط المرشحين بالقضايا المحلية والترابية **(30,2%)**، وتنظيم مناظرات ونقاشات عمومية **(24,5%)**، وإمكانية بروز لوائح مواطنة أو مستقلة **(20,0%)**، إضافة إلى تشجيع المحيط الأسري والاجتماعي على المشاركة **(15,2%)**.

وتكشف هذه النتائج أن المواطنين لا يطالبون أساساً بإجراءات تقنية أو تعديلات إجرائية بسيطة، بل يركزون على شروط سياسية ومؤسساتية جوهرية تتعلق بجودة العملية الديمقراطية ومصداقية الفاعلين السياسيين. فالمشاركة، بالنسبة لجزء كبير من المستجوبين، مرتبطة قبل كل شيء بمدى الثقة في الانتخابات وفي العرض السياسي المقدم لهم.

وفي هذا السياق، ورغم أهمية تعزيز تمثيلية النساء في الحياة السياسية، فإن وجود مرشحات نساء لم يُعتبر من بين العوامل الأكثر تأثيراً في قرار المشاركة، إذ لم يشر إليه سوى **6,9%** من المشاركين. ولا يعني ذلك التقليل من أهمية التمثيلية النسائية، وإنما يدل على أنه لا يشكل، في حد ذاته، شرطاً كافياً لتعبئة الناخبين داخل عينة يغلب عليها العنصر الذكوري.

وبالمثل، لم يحظَ تنظيم الانتخابات خلال عطلة نهاية الأسبوع سوى بدعم محدود **(12,3%)**، وهو ما يوحي بأن أغلبية المستجوبين لا تعتبر أن العائق الرئيسي أمام المشاركة يرتبط بالوقت أو بالظروف التنظيمية، بل بعوامل أعمق تتعلق بالثقة والتمثيلية وجودة العملية السياسية.

غير أن المعطى الأكثر إثارة للانتباه يتمثل في أن **24,1%** من المستجوبين صرحوا بأن أي عامل من العوامل المقترحة لن يكون كافياً لإقناعهم بالمشاركة في التصويت. وتمثل هذه الفئة ما يقارب ربع العينة، وتشكل ما يمكن اعتباره «النواة الصلبة للعزوف الانتخابي».

وتستدعي هذه الفئة دراسة أكثر عمقاً، لأنها لا تمثل كتلة متجانسة. فمن المرجح أن تضم جزءاً من المواطنين الذين وصلوا إلى مرحلة متقدمة من القطيعة مع الحياة السياسية والمؤسسات، إلى جانب فئة أخرى تعبر عن درجة عالية من الإحباط وفقدان الأمل، لكنها قد تعيد النظر في موقفها إذا شهدت تحولات ملموسة في شروط المنافسة السياسية وجودة العرض الانتخابي.

ومن ثم، فإن أي استراتيجية تهدف إلى رفع نسبة المشاركة في أفق انتخابات 2026 ينبغي أن تميز بين هاتين الفئتين: فبينما يمكن استعادة ثقة جزء من المترددين أو المحبطين عبر إصلاحات وإجراءات ملموسة، فإن استرجاع الفئة التي تعيش قطيعة سياسية عميقة قد يتطلب زمناً أطول وتحولات أكثر جوهرية في العلاقة بين المواطنين والمؤسسات السياسية.

2.4. مطالب مواطنة منظمة من أجل النزاهة والوضوح والتجديد

إن ترتيب العوامل التي اعتبرها المستجوبون محفزات للمشاركة لا يمثل مجرد تجميع لعناصر متفرقة ومستقلة عن بعضها البعض، بل يكشف عن طلب سياسي متماسك ومنظم يتمحور حول ثلاثة مرتكزات أساسية: نزاهة العملية الانتخابية، ووضوح العرض السياسي، وتجديد الهيئات التمثيلية. ويكتسي فهم هذه البنية أهمية خاصة لتوجيه التدخلات والإصلاحات المستقبلية بالشكل الأكثر فعالية.

يتمثل المرتكز الأول في نزاهة العملية الانتخابية، ويجمع المطالب التي وضعها المستجوبون في صدارة أولوياتهم، وعلى رأسها ضمان نزاهة الانتخابات **(47,5%)** وتعزيز الشفافية في تمويل الأحزاب السياسية **(39,7%)**. ويعكس هذا المعطى أن الشرط الأول للمشاركة، في نظر المواطنين، هو الثقة في العملية الانتخابية نفسها. فإذا لم يكن المواطن مطمئناً إلى أن صوته سيُحتسب بشكل سليم، وأن الفاعلين المتنافسين يخضعون لقواعد عادلة وشفافة، فإن أي إجراءات أو مبادرات أخرى لن تكون كافية لإحداث أثر مستدام على مستوى المشاركة. ويضع هذا المرتكز مسؤولية أساسية على عاتق المؤسسات المكلفة بتنظيم وتأطير ومراقبة الانتخابات، من سلطات عمومية وهيئات للملاحظة والمؤسسات الدستورية وأجهزة الرقابة المالية.

أما المرتكز الثاني فيتعلق بـ وضوح العرض السياسي، ويشمل المطالبة ببرامج سياسية واضحة وقابلة للفهم **(42,9%)** وتوفير معلومات دقيقة ومتاحة للمواطنين **(37,7%)**. وتوجه هذه المطالب رسالة مباشرة إلى الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام، مفادها أن المواطنين يرغبون في عرض سياسي مفهوم وقابل للمقارنة والنقاش العمومي. وتنسجم هذه النتيجة مع الانتقادات القوية التي وجهها المستجوبون للتواصل الحزبي في المحاور السابقة؛ فهم لا يطالبون بمزيد من الدعاية السياسية، بل بمزيد من المضامين والأفكار والبرامج القابلة للنقاش والتقييم. كما يندرج ضمن هذا التوجه الدعم الذي عبر عنه المشاركون لتنظيم مناظرات ونقاشات عمومية **(24,5%)** تسمح بالمقارنة بين المشاريع السياسية المختلفة في إطار حوار مفتوح وشفاف.

أما المرتكز الثالث فهو تجديد الهيئات التمثيلية، ويجمع بين المطالبة بحضور أكبر للمرشحين الشباب **(40,6%)**، وتعزيز الارتباط بالقضايا المحلية والترابية **(30,2%)**، وإتاحة المجال أمام اللوائح المواطنة أو المستقلة **(20,0%)**. وتكشف هذه النتائج أن المواطنين لا يطالبون فقط بتحسين أداء المنظومة السياسية الحالية، بل يعبرون أيضاً عن رغبة واضحة في تجديد تركيبة الفاعلين الذين يمثلونهم. وهي رسالة سياسية قوية موجهة إلى الأحزاب، مفادها أن إعادة إنتاج النخب نفسها والاعتماد المستمر على منطق **التزكية المغلقة** أو **الوراثة السياسية** أو **إعادة تدوير الوجوه التقليدية**، يشكل أحد الأسباب الرئيسية التي تغذي العزوف السياسي وفقدان الثقة لدى المواطنين.

3.4 النقاش حول اللائحة الوطنية للشباب

تضمنت الدراسة سؤالاً خاصاً حول إلغاء اللائحة الوطنية للشباب الذي تم اعتماده ضمن الإصلاحات الانتخابية لسنة **2021**. وقد أظهرت الإجابات مواقف متباينة ولكنها تحمل دلالات مهمة. فقد اعتبر **32,8%** من المستجوبين أن إلغاء اللائحة الوطنية للشباب كان قراراً خاطئاً، بينما رأى **10,1%** أنه ينبغي تعويضها بآلية أخرى تضمن تمثيلية الشباب، في حين اعتبر **6,5%** فقط أن قرار الإلغاء كان صائباً. أما النسبة الأكبر، والتي بلغت **53,8%**، فقد صرحت بأنها لا تملك رأياً محدداً بشأن الموضوع.

تصورات المستجوبين بشأن إلغاء اللائحة الوطنية للشباب

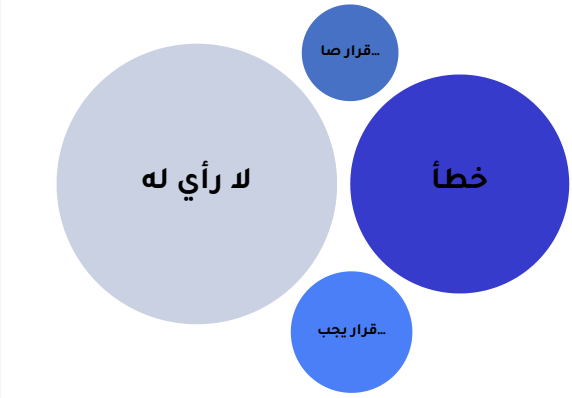

وتحمل نسبة الذين لم يبدوا رأياً دلالة مهمة في حد ذاتها. فبالنسبة لعينة تتكون أساساً من مواطنين متعلمين ومهتمين بالشأن العام، فإن عدم قدرة أكثر من نصف المشاركين على اتخاذ موقف من أحد أبرز التعديلات التي مست آليات التمثيل السياسي يكشف عن محدودية وصول النقاشات المتعلقة بالإصلاحات الانتخابية إلى الرأي العام. ويعني ذلك أن **القضايا التقنية المرتبطة بالهندسة الانتخابية، مثل اللوائح الوطنية أو الجهوية أو آليات تمثيل الشباب، ما تزال محصورة إلى حد كبير داخل دوائر الخبراء والمتخصصين**، دون أن تتحول إلى موضوع نقاش عمومي واسع.

أما بين المستجوبين الذين عبروا عن موقف واضح، فتظهر الأغلبية ميلاً نحو تقييم سلبي لقرار الإلغاء. فمجموع الذين اعتبروا الإلغاء خطأ أو دعوا إلى تعويضه بآلية أخرى يبلغ **42,9%**، مقابل **6,5%** فقط ممن أيدوا القرار. ويبدو هذا الموقف أكثر وضوحاً لدى الفئة العمرية 18-24 سنة، وهي الفئة التي كانت تستهدفها اللائحة الوطنية للشباب بشكل مباشر. إذ طالب **13,7%** من أفراد هذه الفئة بإيجاد آلية بديلة، بينما لم يؤيد قرار الإلغاء سوى **1,9%** منهم.

كما تُظهر النتائج أن تأييد إلغاء اللائحة الوطنية للشباب يرتفع تدريجياً مع التقدم في السن، حيث يصل إلى **14,2%** لدى الفئة التي **تفوق 35 سنة**. ويعكس هذا المعطى وجود فجوة بين الأجيال في تقييم آليات التمثيل السياسي الموجهة للشباب وفي تقدير الحاجة إلى إجراءات خاصة لتعزيز حضورهم داخل المؤسسات المنتخبة.

وتنسجم هذه النتائج مع المعطيات الأخرى التي كشفت عنها الدراسة بشأن مكانة الشباب في الحياة السياسية. فبما أن **86,7%** من المستجوبين يعتبرون أن الشباب لا يحظون بمكانة كافية داخل المجال السياسي، فإن إلغاء إحدى الآليات التي كانت تستهدف تعزيز تمثيلهم يُنظر إليه من طرف العديد من الشباب باعتباره خطوة إلى الوراء أو إشارة سلبية بشأن أولويات الإصلاح السياسي.

ومن ثم، يبدو أن إعادة فتح النقاش حول آليات تمثيل الشباب داخل المؤسسات المنتخبة أصبحت قضية مطروحة بقوة. سواء تعلق الأمر **بإعادة التفكير في اللائحة الوطنية للشباب، أو بإقرار حصص جهوية ملزمة، أو بإحداث هيئات استشارية منتخبة للشباب، أو بأي صيغة أخرى**، فإن الهدف المشترك يظل تعزيز حضور الشباب في مواقع القرار وتقوية العلاقة بين الأجيال الجديدة والمؤسسات السياسية.

الأولويات السياسية التي يعتبرها المستجوبون الأكثر أهمية (سؤال متعدد الاختيارات)

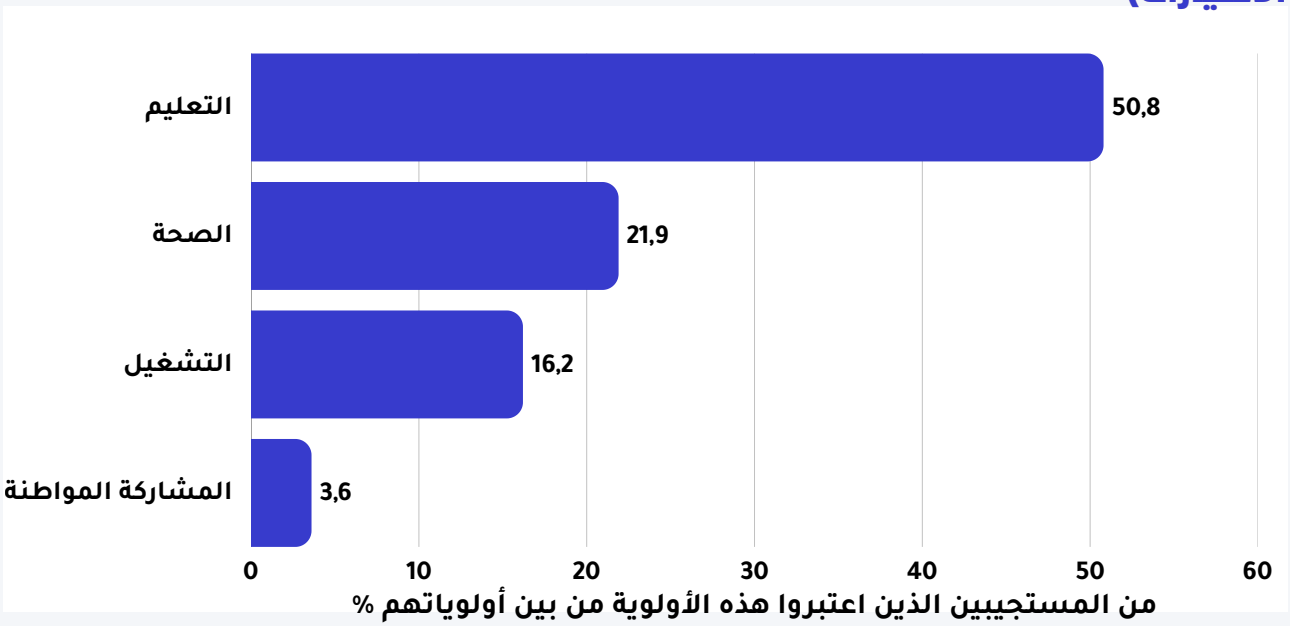

فيما يتعلق بالأولويات السياسية والمجتمعية، جاءت إجابات المشاركين واضحة ومباشرة. فقد احتل قطاع التعليم المرتبة الأولى بنسبة **50,8%** من الإجابات، يليه قطاع الصحة بنسبة **21,9%**، ثم التشغيل بنسبة **16,2%**.
وتشكل هذه المجالات الثلاثة مجتمعة ما مجموعه **88,9%** من الأولويات المعبر عنها، وهو ما يعكس تركيز المواطنين على القضايا المرتبطة مباشرة بجودة الحياة والعدالة الاجتماعية وفرص الاندماج الاقتصادي. كما **تتطابق هذه النتائج مع ما أظهرته العديد من الدراسات الوطنية حول تطلعات المواطنين وانتظاراتهم من السياسات العمومية.**
في المقابل، لم تحظَ المشاركة المواطنة سوى بنسبة **3,6%** من الإجابات. ولا يعني ذلك أن المواطنين لا يعتبرونها مهمة، بل يشير إلى أنهم ينظرون إليها باعتبارها آلية أو شرطاً يساهم في تحسين السياسات العمومية في مختلف المجالات، أكثر من كونها هدفاً مستقلاً في حد ذاته.
وتحمل هذه النتائج رسالة واضحة إلى الأحزاب السياسية مفادها أن تقييم أدائها خلال انتخابات **2026** سيرتبط أساساً بمدى قدرتها على تقديم حلول وبرامج مقنعة في مجالات التعليم والصحة والتشغيل، أكثر من ارتباطه بالنقاشات العامة أو الشعارات المرتبطة بالحكامة والسياسة.

المفارقة الديمقراطية: واجبٌ مدنيٌّ مُعترفٌ به وإلزاميةٌ مرفوضة

هل ينبغي أن يكون التصويت إلزاميًا؟

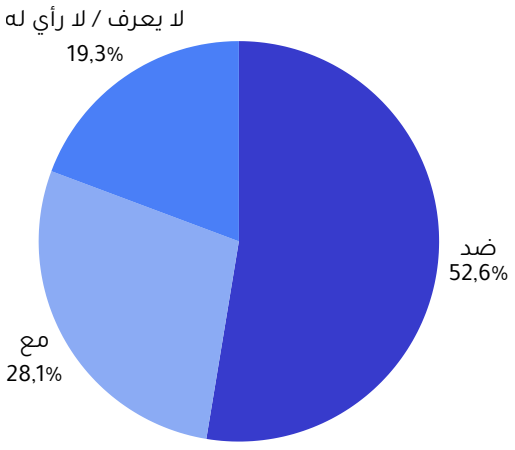

هل يُعتبر التصويت واجبًا مواطنيًا مهمًا؟

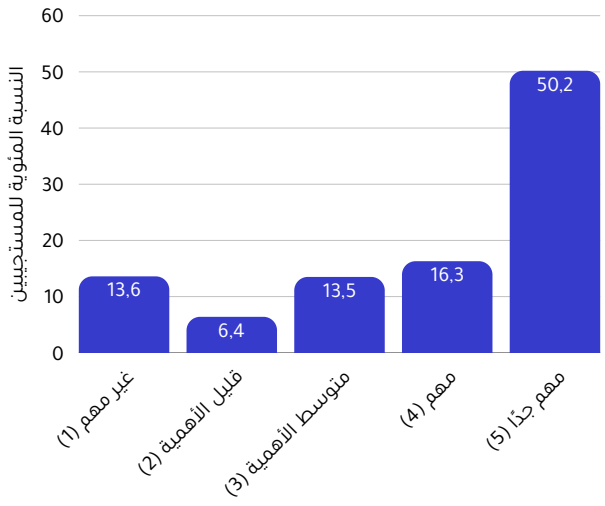

تكشف نتائج الدراسة عن مفارقة لافتة للنظر. فرغم أن **66,6%** من المستجوبين يعتبرون التصويت واجباً مدنياً مهماً أو مهماً جداً، فإن **28,1%** فقط يؤيدون جعل التصويت إلزامياً، مقابل **52,6%** يعارضون ذلك و**19,3%** لم يحسموا موقفهم.

وتوضح هذه النتائج أن المواطنين يميزون بين الواجب الأخلاقي أو المدني الذي يشعر الفرد بمسؤوليته تجاهه، وبين الإلزام القانوني الذي تفرضه الدولة. فبينما يعترف أغلب المشاركين بأهمية التصويت كممارسة مواطنة، فإن جزءاً كبيراً منهم يرفض تحويله إلى التزام قانوني مفروض.

وتبدو هذه المعارضة أكثر وضوحاً **لدى الرجال (56,7%) مقارنة بالنساء (36,5%)**، كما تزداد لدى الفئات العمرية الأكبر سناً مقارنة بالشباب.

ويعكس هذا الموقف تصوراً للمواطنة يقوم على حرية الاختيار والمسؤولية الفردية أكثر مما يقوم على الإكراه القانوني. فبالنسبة للمستجوبين، ينبغي أن ينبع الانخراط في العملية الانتخابية من القناعة والوعي بأهميتها، لا من الخوف من العقوبة أو الالتزام القانوني. وهو ما يرسم حدوداً واضحة بين مواطنة تقوم على الاقتناع والمسؤولية الذاتية، ومواطنة تُفرض بواسطة القانون.

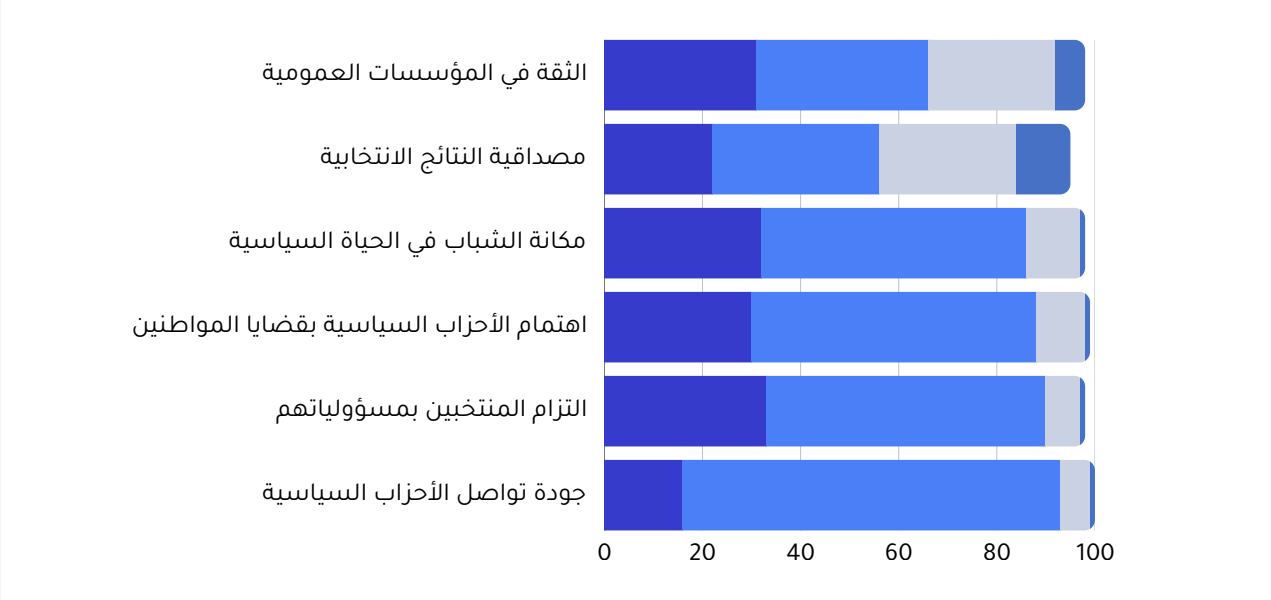

التوصيات الاستراتيجية

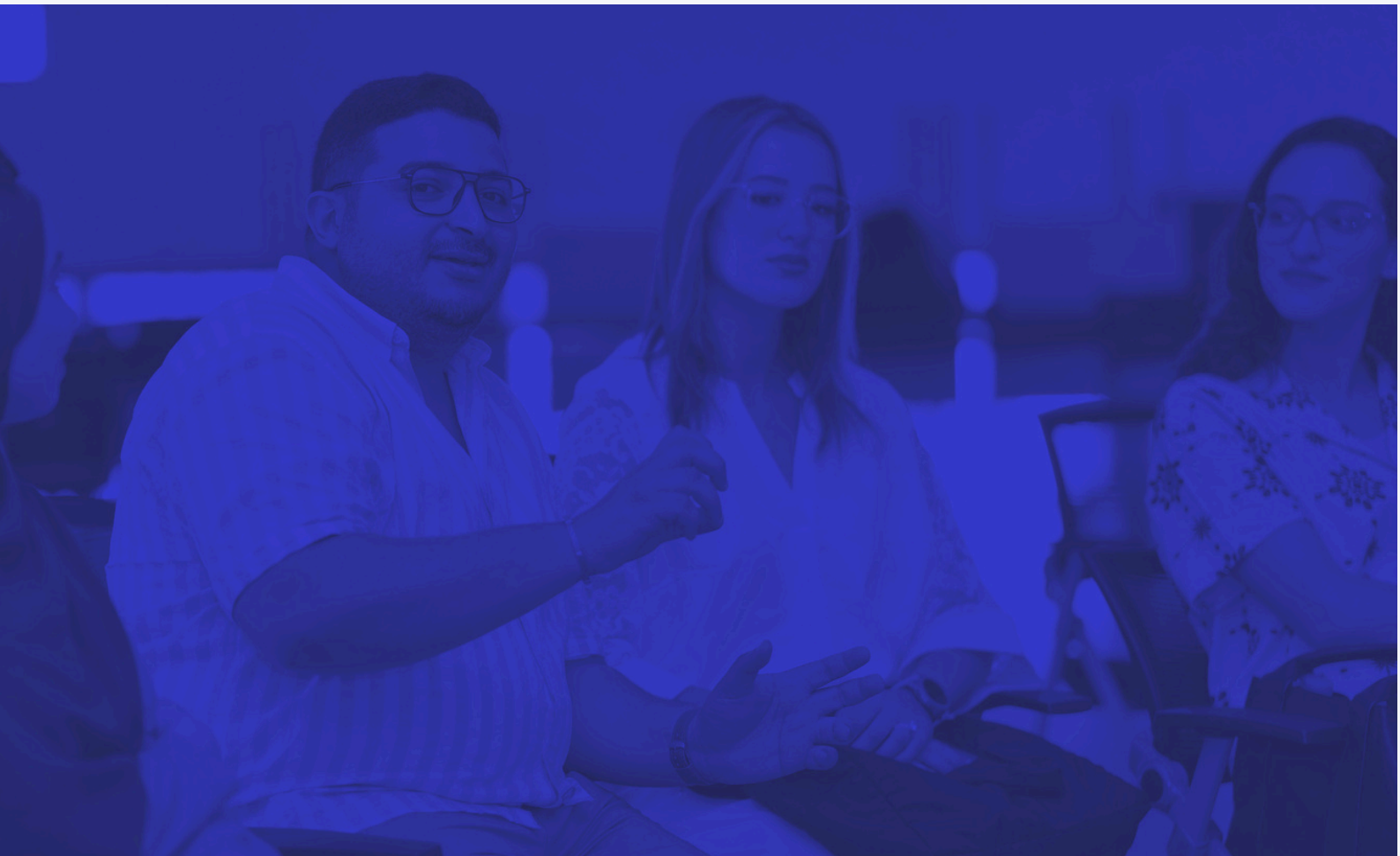

تم تنظيم التوصيات التالية وفق المرتكزات الأربعة الرئيسية التي أفرزها تحليل المعطيات. وهي موجهة إلى فاعلين مختلفين، من **مؤسسات عمومية وأحزاب سياسية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام**، كما تتوزع على مستويات زمنية متعددة: إجراءات قصيرة المدى قبل انتخابات 2026، وتدابير متوسطة المدى خلال الولاية الانتدابية المقبلة، وإصلاحات طويلة المدى ذات طابع هيكلي. ولا تدعي هذه التوصيات الإحاطة بجميع جوانب الإصلاح الممكنة، بل تسعى إلى ترجمة انتظارات وتطلعات **2992 مواطنة ومواطناً** إلى مقترحات عملية قابلة للتنفيذ والتتبع والتقييم.

1.5. استعادة الثقة في نزاهة العملية الانتخابية

بما أن ضعف الثقة في مصداقية الانتخابات يشكل أحد أبرز العوائق أمام المشاركة، فإن الأولوية الأولى تتمثل في تعزيز الثقة في العملية الانتخابية نفسها.

ويمكن، في هذا الإطار، اعتماد مجموعة من الإجراءات العملية قبل انتخابات 2026، من بينها **توسيع منظومة ملاحظة الانتخابات** عبر إشراك المؤسسات الوطنية المعنية والمنظمات المدنية، مع توفير تواصل واضح حول منهجيات الملاحظة ومجالات التغطية وآليات التبليغ عن الاختلالات. كما يُوصى ب**نشر نتائج جميع مكاتب التصويت في صيغ مفتوحة وقابلة للمعالجة الرقمية**، بما يسمح للمواطنين والباحثين والجهات المستقلة بمتابعتها وتحليلها.

كما تبرز الحاجة إلى **تعزيز مراقبة تمويل الحملات الانتخابية**، من خلال إلزام المترشحين والأحزاب بالتصريح الرقمي بالمساهمات والنفقات داخل آجال محددة، وإجراء عمليات تدقيق ومراقبة دورية وعشوائية. ويُوصى أيضاً بوضع ضوابط أكثر صرامة **لاستعمال الموارد والإمكانيات العمومية** خلال الفترات السابقة للانتخابات، مع توفير آليات سريعة وفعالة للتظلم والطعن.

وأخيراً، يُقترح إصدار **تقرير وطني مستقل حول نزاهة الانتخابات** خلال الأشهر التي تلي الاقتراع، يركز على القضايا التي تشغل المواطنين ويقدم تقييماً شاملاً للعملية الانتخابية من منظور الثقة والنزاهة والشفافية.

2.5. إعادة بناء التواصل السياسي

إنّ الفجوة القائمة بين الأحزاب السياسية والمواطنين ـ حيث صرّح **79.5%** من المستجوبين بعدم وجود أي تواصل مع الأحزاب، ومنحوا معدل **1.32 من 5** لجودة التواصل ـ تستدعي إحداث تحول عميق في الممارسات الحزبية. وعلى المدى القريب، ينبغي تشجيع الأحزاب، سواء من خلال آليات تنظيمية أو عبر التزامات عمومية، على نشر برامجها الانتخابية في بداية الحملة وفق قالب موحّد ومنظم يشمل ا**لتعليم، والصحة، والتشغيل، والحكامة، والمجالات الترابية، والمالية العمومية، والبيئة،** بما يتيح للمواطنين إجراء مقارنة مباشرة بين مختلف الأحزاب.

كما ينبغي أن تصبح المناظرات العمومية، سواء عبر التلفزيون أو المنصات الرقمية، والتي تُنظَّم من طرف هيئة مستقلة وتُبث على نطاق وطني، ممارسة اعتيادية وليست استثناءً. كذلك، يتعين تكييف تنظيم المحتويات الإعلانية الممولة خلال الفترات الانتخابية مع واقع المنظومة الرقمية الحالية، من خلال ضمان الشفافية بشأن الميزانيات الإعلانية الإلكترونية الخاصة بالمرشحين والأحزاب، على غرار الآليات المعتمدة في عدد من الديمقراطيات الأوروبية.

وبعيداً عن الفترة الانتخابية، فإن مسؤولية الحضور الحزبي المستمر داخل المجالات الترابية، وبين الاستحقاقات الانتخابية وخارج فترات الحملات، تظل التزاماً ينبغي أن تتبناه الأحزاب نفسها. ولا يمكن لأي إصلاح مؤسساتي أن يعوض هذا الدور. فالأحزاب التي ستنجح في إعادة بناء علاقتها بالمواطنين على أساس حضور مدني منتظم ومتواصل ستكون الأكثر استفادة من استحقاقات **2026**، بغض النظر عن نتائجها الانتخابية المباشرة.

3.5. تجديد الهيئات التمثيلية

إنّ مطلب التجديد، الذي عبّر عنه **40.6%** من المستجوبين من خلال اعتبار المرشحين الشباب وسيلة لتحفيز المشاركة، و**86.7%** ممن يرون أن حضور الشباب في الحياة السياسية غير كافٍ، يستدعي اتخاذ إجراءات هيكلية تتعلق بتشكيلة الهيئات المنتخبة. وفي هذا الإطار، تبرز ثلاث توجهات رئيسية تستحق النظر.

أولاً، إعادة اعتماد آلية خاصة لتمثيلية الشباب، سواء من خلال إحياء اللائحة الوطنية للشباب، أو إقرار حصص إلزامية ضمن اللوائح الجهوية، أو اعتماد آلية تجمع بين الخيارين، مع الحرص على تفادي الاختلالات التي شابت التجربة السابقة، مثل هيمنة الأجهزة الحزبية على عملية الاختيار أو اعتماد معايير الولاء بدل التمثيلية الحقيقية.

ثانياً، تعزيز آليات المناصفة عبر الانتقال من منطق الحد الأدنى للتمثيل إلى منطق المساواة الفعلية، مع توسيع نطاق تطبيقها ليشمل المناصب التنفيذية على المستويين المحلي والجهوي.

ثالثاً، فتح نقاش حول شروط ترشح المستقلين والاعتراف باللوائح المواطِنة، التي يعتبرها **20.0%** من المستجوبين عاملاً قادراً على إعادة تحفيز المشاركة السياسية، رغم أن النظام الانتخابي الحالي يحدّ من فرصها التنافسية.

أما على مستوى الأحزاب نفسها، فإن التجديد يمر عبر آليات داخلية لا يمكن للتشريع أن يفرضها بشكل مباشر، لكنه يستطيع تشجيعها وتحفيزها. ومن بين هذه الآليات: تنظيم انتخابات تمهيدية مفتوحة، وتحديد سقف لعدد الولايات الانتخابية المتتالية، وضمان الشفافية في مساطر اختيار المرشحين، وإرساء آليات لتقييم أداء المنتخبين أثناء ولايتهم الانتدابية.

إن الأحزاب التي ستلتزم علناً بهذه الإصلاحات وتعمل فعلياً على تنفيذها، ستتمتع بميزة تنافسية واضحة خلال الاستحقاقات الانتخابية المقبلة.

4.5. تفعيل تعبئة مواطنة قائمة على القرب

إلى جانب التدخلات المؤسساتية والحزبية، تستدعي محطة انتخابات 2026 تعبئة مدنية ميدانية واسعة، تُعد منظمات المجتمع المدني الأكثر قدرة على قيادتها. ويمكن تفعيل أربعة محاور عملية في هذا الإطار.

أولاً، إقرار التسجيل التلقائي في اللوائح الانتخابية كآلية لتوسيع المشاركة السياسية وتقليص نسب عدم التسجيل، وذلك عبر إدراج جميع المواطنات والمواطنين المؤهلين قانونياً للتصويت بشكل آلي اعتماداً على قواعد البيانات الإدارية المتاحة. ومن شأن هذا الإجراء أن يزيل أحد أهم العوائق الإجرائية أمام المشاركة الانتخابية، خاصة بالنسبة للشباب والناخبين الجدد.

ثانياً، إرساء برنامج للتربية على المواطنة الانتخابية لا يقتصر على الشباب المتمدرس، بل يشمل أيضاً البالغين الذين سيصوتون لأول مرة، وخاصة الفئة التي عبّرت عن رغبتها في المشاركة في انتخابات **2021** دون أن تتمكن من ذلك، والتي تمثل **21.1%** من المستجوبين. ويتطلب هذا البرنامج إزالة العراقيل الإجرائية من خلال توفير معلومات واضحة ومبسطة حول شروط وإجراءات المشاركة الانتخابية، بما يضمن تمكين المواطنين من ممارسة حقهم الدستوري في التصويت.

ثالثاً، إحداث آلية للملاحظة المواطنة للانتخابات، يتم إعداد أعضائها وتكوينهم مسبقاً، ونشرهم بمختلف مناطق المملكة، بما يمكن من تتبع سير العملية الانتخابية وإعداد تقرير عمومي خلال الأسابيع التي تلي الاقتراع. ويُعد هذا النوع من المراقبة المدنية شكلاً من أشكال تعزيز المشاركة الديمقراطية واستعادة الثقة في المسار الانتخابي.

رابعاً، إنشاء آلية للتتبع والمساءلة بعد الانتخابات، تُعنى بمراقبة مدى وفاء المنتخبين بالتزاماتهم وتعهداتهم الانتخابية، وتمكين المواطنين من تقييم حصيلة عملهم خلال منتصف الولاية الانتدابية. ومن شأن هذه الآلية أن تسمح بإبراز الفجوة بين الوعود الانتخابية والإنجازات الفعلية، بما يساهم في الحد من أحد أبرز أسباب فقدان الثقة التي كشفت عنها نتائج هذه الدراسة.

وانطلاقاً من نتائج هذا العمل الميداني، ترى **جمعية «المواطنون»** أن استحقاقات **2026** لا يمكن التعامل معها باعتبارها انتخابات عادية، بل تمثل لحظة حاسمة بالنسبة للمسار الديمقراطي بالمغرب. فإما أن يغتنم النظام السياسي المغربي هذه الفرصة للاستجابة بشكل ملموس للتطلعات والانتظارات التي عبّرت عنها الفئات الأكثر استعداداً للمشاركة، وإما أن يخاطر بتكريس العزوف السياسي وتحويله إلى ظاهرة مؤسساتية مستدامة. إن الآليات متوفرة، والتحديات محددة، والفاعلين حاضرون، وما ينقص اليوم هو الإرادة السياسية الكفيلة بتحويل هذا التشخيص إلى إصلاحات وسياسات وإجراءات عملية ملموسة.

خلاصة عملية للتوصيات

أربعة مرتكزات، عشرون تدخلاً، وثلاثة آفاق زمنية.

قبل انتخابات 2026: توسيع منظومة ملاحظة الانتخابات، ونشر نتائج التصويت على مستوى كل مكتب اقتراع بصيغ مفتوحة، واعتماد عرض حزبي قائم على برامج موحدة وقابلة للمقارنة، وتنظيم مناظرات عمومية منتظمة، وإقرار التسجيل التلقائي في اللوائح الانتخابية اعتماداً على البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، إلى جانب تكوين ونشر شبكة للملاحظة المواطنة للانتخابات على المستوى الوطني.

خلال الاستحقاقات الانتخابية والولاية الانتدابية المقبلة: تعزيز آليات مراقبة تمويل الحملات الانتخابية والمضامين السياسية الممولة عبر المنصات الرقمية، وإرساء آليات للمساءلة وتتبع الالتزامات الانتخابية بعد الاقتراع، وإعادة فتح النقاش العمومي والمؤسساتي حول آليات تمثيل الشباب داخل المؤسسات المنتخبة.

على المدى البعيد: العمل على ترسيخ ثقافة حزبية قائمة على الحضور المستمر داخل المجالات الترابية وبين المواطنين، وتشجيع اعتماد الانتخابات التمهيدية المفتوحة داخل الأحزاب، وتعزيز المناصفة الفعلية في مواقع التمثيل والقرار، وإرساء منظومة وطنية دائمة للتربية على المواطنة والمشاركة الديمقراطية.

وتظل فعالية هذه التوصيات رهينة بتكاملها وتناسقها، إذ إن نجاح كل مستوى من هذه المستويات يظل مرتبطاً بمدى انسجامه مع المستويات الأخرى ضمن رؤية شاملة لتعزيز الثقة والمشاركة الديمقراطية.

الملاحق المنهجية

الملحق 1: التركيبة التفصيلية للعينة

تضم العينة النهائية **2992 مستجوباً**، موزعين على مختلف ا**لفئات العمرية والاجتماعية والمجالية.** فعلى **مستوى العمر**، يمثل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و35 سنة الفئة الأكبر بنسبة 27,8% (832 مستجوباً)، يليهم الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و29 سنة بنسبة 25,5% (763 مستجوباً)، ثم من تجاوزوا 35 سنة بنسبة 24,3% (726 مستجوباً)، فالفئة العمرية من 18 إلى 24 سنة بنسبة 21,7% (648 مستجوباً)، في حين لا تتجاوز نسبة من هم دون 18 سنة 0,8% (23 مستجوباً). ومن حيث **النوع الاجتماعي**، يشكل الرجال 79,7% من العينة (2386 مستجوباً) مقابل 20,3% للنساء (606 مستجوبات). أما من حيث **وسط الإقامة**، فتغلب الساكنة الحضرية بنسبة 83,2% (2490 مستجوباً)، مقابل 12,0% بالوسط شبه الحضري (359 مستجوباً) و4,8% بالوسط القروي (143 مستجوباً). وعلى مستوى **التحصيل الدراسي**، يتوفر 33,1% من المستجوبين على شهادة الماستر أو أكثر (989 مستجوباً)، و24,8% على الإجازة (741 مستجوباً)، و21,2% على مستوى Bac+2 (633 مستجوباً)، و10,9% على البكالوريا (327 مستجوباً)، و5,0% على الدكتوراه (150 مستجوباً)، و3,8% على التعليم الثانوي التأهيلي (114 مستجوباً)، بينما يمثل غير المتمدرسين 1,3% فقط (38 مستجوباً). وبخصوص **الدخل الشهري للأسر**، تنتمي النسبة الأكبر إلى الفئة التي يتراوح دخلها بين 5000 و10000 درهم بنسبة 35,8% (1069 مستجوباً)، تليها فئة أكثر من 10000 درهم بنسبة 27,5% (824 مستجوباً)، ثم الفئة التي يتراوح دخلها بين 2000 و5000 درهم بنسبة 26,6% (796 مستجوباً)، فيما تمثل الأسر التي يقل دخلها عن 2000 درهم نسبة 10,1% (302 مستجوباً). أما ا**لتوزيع الجهوي**، فيبرز هيمنة جهة الدار البيضاء - سطات بنسبة 26,2% (785 مستجوباً)، تليها جهة الرباط - سلا - القنيطرة بنسبة 18,4% (551 مستجوباً)، ثم سوس - ماسة بنسبة 10,2% (305 مستجوبين)، ومراكش - آسفي بنسبة 10,0% (300 مستجوب)، وطنجة - تطوان - الحسيمة بنسبة 9,8% (294 مستجوباً)، وفاس - مكناس بنسبة 6,2% (185 مستجوباً)، والشرق بنسبة 4,9% (148 مستجوباً)، وبني ملال - خنيفرة بنسبة 3,6% (107 مستجوبين)، والمغاربة المقيمون بالخارج بنسبة 3,4% (103 مستجوبين)، ودرعة - تافيلالت بنسبة 3,0% (90 مستجوباً)، وكلميم - واد نون بنسبة 1,8% (53 مستجوباً)، والعيون - الساقية الحمراء بنسبة 1,7% (51 مستجوباً)، فيما سجلت جهة الداخلة - وادي الذهب أدنى نسبة بـ0,7% (20 مستجوباً).

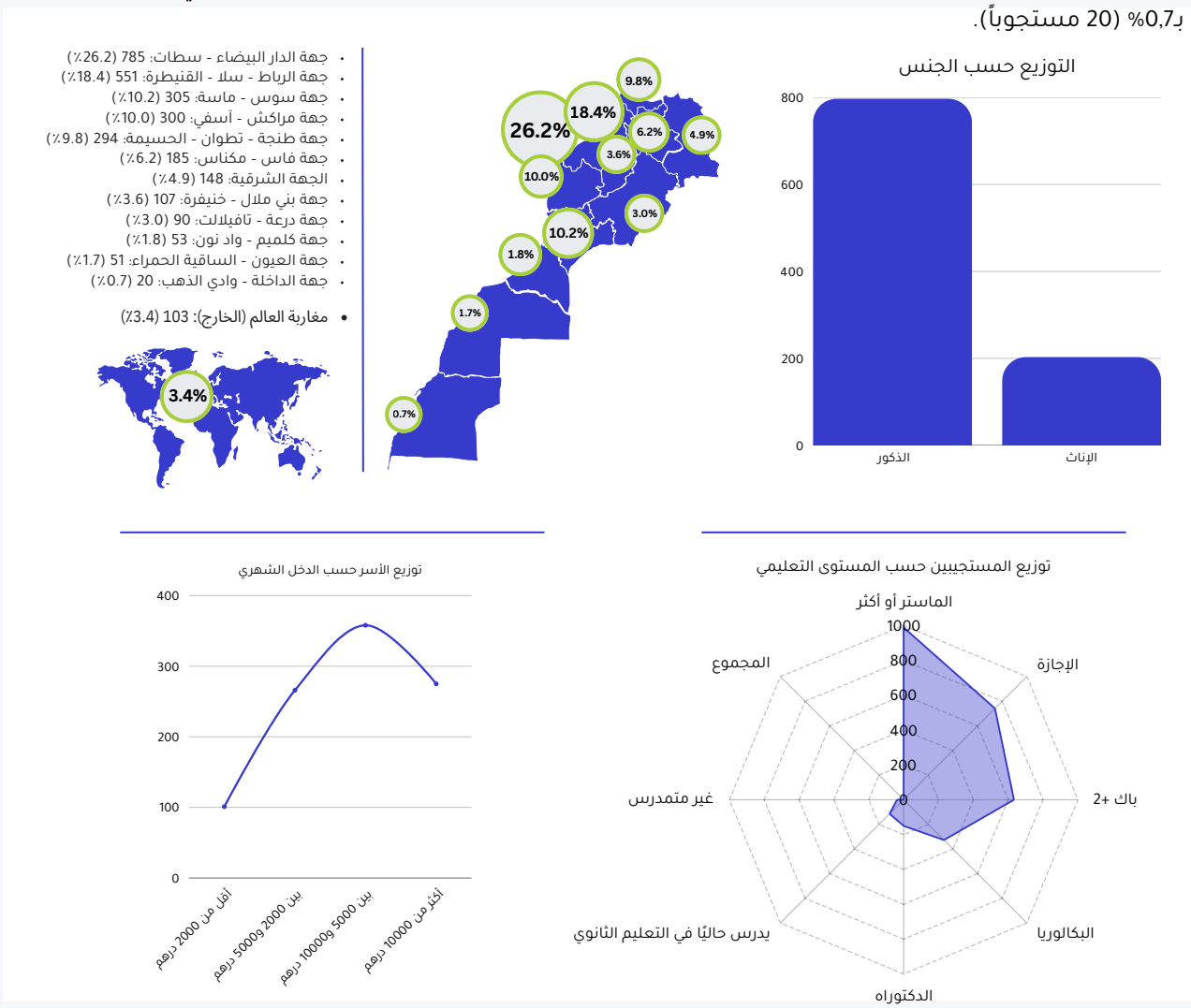

الملحق 2: فترة واليات جمع المعطيات

تم جمع المعطيات خلال الفترة الممتدة بين **يناير وأبريل 2026**. واعتمدت الدراسة على منهجية **مقهى المواطنة**، وهي لقاءات مفتوحة تدوم في المتوسط ساعة ونصف، يؤطرها منشطون وميسرون تلقوا تكويناً مسبقاً حول منهجية جمع المعطيات وتيسير النقاشات.
وقد مكنت هذه المنهجية من تنفيذ **الدراسة الميدانية في مختلف جهات المملكة**، مع استكمال عملية الجمع عبر **منصة رقمية** مخصصة للمغاربة المقيمين بالخارج.
وكان **الاستبيان متاحاً باللغتين العربية والفرنسية**، مع حرية اختيار اللغة المناسبة للإجابة، خصوصاً بالنسبة للأسئلة المفتوحة التي أتاحت للمشاركين التعبير عن آرائهم ومواقفهم بحرية.

الملحق 3: معالجة وتحليل المعطيات

تمت معالجة المعطيات الكمية باستخدام **لغة البرمجة Python من خلال مكتبات التحليل الإحصائي Pandas .NumPyg**
وقد خضعت الأسئلة الترتيبية **(سلم التقييم من 1 إلى 5)** لتحليل يعتمد على توزيع الإجابات والمتوسطات حسب الفئات المختلفة للمستجوبين. أما الأسئلة متعددة الاختيارات فقد تم تفكيكها حسب كل اختيار مع احتساب التكرارات والنسب المئوية المرتبطة بكل إجابة.
وفيما يتعلق بالأسئلة المفتوحة، فقد تم إخضاعها لـ**تحليل موضوعاتي يدوي**، مكن من استخراج الشهادات والاقتباسات الأكثر تعبيراً عن الاتجاهات العامة للمشاركين، والتي استُخدمت لتوضيح وإغناء مختلف المحاور التحليلية الواردة في هذا التقرير.
كما تم إنجاز المقارنات بين الفئات المختلفة اعتماداً على النسب المئوية داخل كل **مجموعة فرعية**، بهدف مقارنة البنيات والاتجاهات العامة، وليس فقط الأحجام العددية للمستجوبين.

الملحق 4: حدود الدراسة

تظل أبرز حدود هذه الدراسة مرتبطة بالطابع غير التمثيلي للعينة، وهو الجانب الذي تمت مناقشته بشكل مفصل في القسم المخصص للمنهجية.
وتضاف إلى ذلك ثلاثة حدود أخرى ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند قراءة النتائج.
أولاً، تعتمد الدراسة على النوايا المعلنة للمستجوبين بشأن مشاركتهم المستقبلية، وهو ما قد يتأثر بما يعرف بتحيز التصريح أو الرغبة في تقديم صورة إيجابية عن الذات، خاصة وأن الانتخابات كانت لا تزال تفصلها عدة أشهر عن تاريخ إنجاز الدراسة.
ثانياً، لم تعتمد الدراسة على تتبع نفس المشاركين عبر الزمن، كما لم يتم تنظيم جولات متتالية من الاستطلاع، وهو ما لا يسمح بقياس تطور المواقف والاتجاهات خلال الحملة الانتخابية أو بعدها.
ثالثاً، فإن حجم المادة النوعية التي تم جمعها من خلال الأسئلة المفتوحة يفوق بكثير ما أمكن تضمينه داخل هذا التقرير. لذلك، يمكن مستقبلاً إنجاز تحليل نوعي أكثر عمقاً للشهادات والتعبيرات الحرة للمشاركين، بما يساهم في استكمال وتطوير النتائج المعروضة.
ورغم هذه الحدود، تقدم الدراسة معطيات كمية ونوعية غير مسبوقة حول علاقة شريحة استراتيجية من المواطنين المغاربة بالحياة السياسية والانتخابات والمؤسسات التمثيلية، في لحظة مفصلية تسبق استحقاقات 2026. ومن هذا المنطلق، تشكل مساهمة مهمة في النقاش العمومي وفي التفكير الجماعي حول سبل تعزيز المشاركة المواطنة وتقوية الثقة في العملية الديمقراطية بالمغرب.

حول التقرير

الإشراف العام: أنس هدان
الناشر: حركة المواطنون
تاريخ النشر: يونيو 2026

يُسمح بنشر وتوزيع وعرض نسخة من هذا العمل بجميع الوسائل والصيغ المتاحة، شريطة الإشارة إلى العمل وإدراج رابطه الإلكتروني، مع توضيح جميع التعديلات التي قد تُجرى عليه. ويُمنع استخدام هذا العمل أو أي جزء منه في أي نشاط تجاري، كما لا يُسمح ببيع أي جزء من محتواه
كما يُمنع توزيع أي نسخة معدلة من هذا العمل
ولا تتحمل حركة المواطنون أي مسؤولية عن كيفية استخدام هذا التقرير من قبل أطراف أخرى

LES CITOYENS

MIEUX VIVRE ENSEMBLE

التصورات، انعدام الثقة، وآفاق تعبئة المواطنين
بحث ميداني أجرته جمعية المواطنين
في الجهات الاثنتي عشرة للمملكة – تمت استشارة
أكثر من 3000 مواطنة ومواطن.

تابعونا على مواقع التواصل الاجتماعي

lescitoyensma

LesCitoyens

les citoyens

LesCitoyens